



البطاقات الائتمانية = مزايا السفر والمطارات

بنك ظفار
BankDhofar

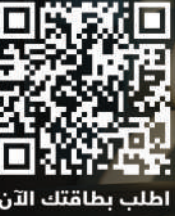
2479 1111

www.bankdhofar.com

حاتم الطائي يكتب:



ثورة التعليم



اطلب بطاقتك الآن

الإسراع في التوسع بالتعليم المهني ضرورة لا غنى عنها

وفلسفة وجغرافيا، بجرعات متوسطة، حتى يتمكن الطالب من تحديد مساره في السنوات النهائية، والتي يجب ألا يتجاوز عدد المواد فيها ٥ مواد، حسب التخصص الذي يرغب في الالتحاق به في الجامعة، فمن يطمح لتخصصات مثل الطب والصيدلة والهندسة يدرس المواد العلمية، أما الساعي لتخصصات غير علمية فيكون التركيز على المحتوى الأدبي والعلوم الإنسانية، فما الداعي أن يدرس الطالب الفيزياء أو الرياضيات، بينما هو يرغب في تخصص القانون؟! ليس من الأجدى أن يدرس التاريخ والبلغة وغيرها؟!

ومن أساسيات تطوير التعليم ليكون مواكبا لسوق العمل، أهمية التوسع في التعليم المهني والذي أصبح ضرورة لا غنى عنها، ورغم أننا بداننا هذا المسار في عُمان، لكن الأمر لا يعدو حتى الآن سوى تجربة، في عدد خجول للغاية من المدارس، بينما الوقت يمضي من حولنا، وسوق العمل تتسارع وتيرته بصورة قد لا نستطيع تداركها.

ثالثاً: الأدوار الرئيسية (المُعلِّم - المُعلِّم - المُدرِّس - ولي الأمر). أي حديث عن تطوير التعليم يجب أن يستند على مبدأ تكاتف الجهود؛ إذ لا يمكن بناء منظومة تعليمية بدون الأدوار الرئيسة لكل من: المُعلِّم والمُدرِّس والبيت؛ حيث إن المُعلِّم هو عمود خيمة المنظومة التعليمية والتربوية، ووجود المُعلِّم المؤهل ضمانة لنظام تعليمي على مستوى عالٍ من الجودة. والمُعلِّم يجب أن يكون داعمًا لتطوير التعليم من خلال إتاحة الفرصة أمام الطالب لممارسة التفكير النقدي، وطرح الحلول والأفكار الجريئة بكل حرية بعيداً عن شعار «تعليمات الوزارة»، فهذه كلمة يجب أن تُغنى من قاموس أي مُعلِّم مؤمن بحرية التعليم وحقوق الطالب في طرح وجهة نظره.

كما إن توفير المدارس في كل مكان على أرض الوطن، مسألة حاسمة للغاية في جودة أي نظام تعليمي؛ إذ من غير المقبول أن نجد في بعض الولايات طلبة لا يجدون مدرسة يلتحقون بها، فيكون الحل اللجوء إلى التعليم المسائي، وكأننا في دولة يقطنها عشرات الملايين من البشر. ومن المؤسف القول إن التعليم المسائي أكبر سلبات نظامنا التعليمي، ويتعين العمل بأسرع وقت ممكن لكي نتخلص من هذا النظام الذي يُجَيِّز بين طالب وطالب، ويُثقل كاهل الطالب بأعباء نفسية غير متصورة، فبينما يجد الأخ أخاه يذهب للمدرسة في الصباح الباكر بكل نشاط وحيوية، يُجبر أحدهما على

التعليم يستهدف بناء الإنسان المُستَثير القادر على مُواجهة التحديات

تخصصات تعليمية تتوافق من متطلبات سوق العمل، فلا يُمكن أن يكون العالم بأسره يتحدث عن وظائف المستقبل وعلى رأسها الوظائف المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة والطاقة المتجددة، بينما نجد النظام التعليمي لا يُساعد أبداً في تأهيل الطالب للالتحاق بمثل هذه المجالات، والسبب أن الطالب لا يجد القدر الكافي من الدراسة المُخصصة في علوم الحاسب الآلي والأتمتة، بل إن هناك مدارس تفتقر إلى أجهزة الحاسوب الكافية لكي يدرس جميع الطلبة عليها!!

إن أهمية ربط التعليم بالمستقبل، ليس فقط لأن العالم يتطور بصورة مذهلة وحسب؛ بل لأننا إذا لم نتأهب لهذا المستقبل من الآن، فلن نجد لأنفسنا مكاناً في ذلك المستقبل. اليوم، سوق العمل يُركِّز بشكل كبير على المهارات وليس الشهادات، ولذلك يجب أن نتجاوز مسألة أن الطالب يجب أن يتلقى دروساً في مواد بعينها، من أجل النجاح فيها بنهاية العام، ولكن أن يُنهي الطالب عامه الدراسي وقد تعلم عدداً من المهارات، مثل مهارات التفكير النقدي، ومهارات الإبداع القائم على الخيال والتصور، ومهارات النقاش البشرية التي تُنتج وتعمل وتحث وتحدد، كفاءات تملك المعرفة اللازمة للحفاظ على قوة الاقتصاد، من خلال قدرتها على العمل في جميع المجالات، دون الحاجة إلى استقدام موظفين وعُمال من الخارج.

لذلك يتطلب بناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتينة، تطوير نظام تعليمي يُدرك احتياجات هذا الاقتصاد، ومن ثم يطرح

وبالتوازي مع تطوير المناهج، علينا أن نُحدث تطوراً مُماثلاً في المباني المدرسية، فالطراز المعماري الذي ما زلنا متمسكين به، يجب أن يتغيَّر، وأن يكون بناء المدارس قائماً على فلسفة التعليم، وليس فقط وجهة نظر المهندس أو المقاول، حتى لو كانت تتماشى مع معايير الأبنية التعليمية. والتصميم المفتوح مع الأسقف العالية في المدارس هو الأفضل؛ بما يضمن تحويل هذه المؤسسات التعليمية إلى فضاءات مفتوحة للطلبة، تُتيح لهم حرية التفكير وتوحي لهم بأن لا حدود لآفاق التعليم.

وتطوير المناهج، يستدعي الحديث كذلك عن جودة التعليم، ولا نُنكر أن عُمان قطعت شوطاً كبيراً على مضمار الجودة، خصوصاً في ظل الأدوار التي تؤديها الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم؛ حيث إن الجودة هي المكافئ الحقيقي لأي عملية تطوير؛ سواءً في المناهج أو بيئة التعليم أو كفاءة المُعلِّمين، وهذا لن يتأتى دون إرساء معايير رائدة، تتوافق مع التطلعات الوطنية، وعلى رأسها رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، والاستفادة من تجارب الآخرين، وبلورة استراتيجيات وطنية طموحة تُلبّي تطلعات المجتمع، والتي تتلخص في جملة واحدة: نظام تعليمي إبداعي يثقل شخصية الطالب ويُعزز معارفه، لينطلق في مسيرته الحياتية بكل نجاح داخل وخارج وطنه.

ثانياً: مواكبة سوق العمل؛ إذ لا ريب أنَّ أي نظام تعليمي يستهدف في الأساس تخريج أجيال من أبناء الوطن مُتسلِّحين بأدوات العلم والمعرفة، التي تُعينهم على بناء مستقبل أفضل لوطنهم. لذلك يجب أن يتسم هذا النظام التعليمي بقدرته على مواكبة المُتغيِّرات، وعلى رأسها سوق العمل الذي يتغيَّر ولا يستقر على حال؛ نظراً لطبيعته الديناميكية. وهذا التغير الديناميكي يستدعي من القائمين على فلسفة التعليم، ابتكار مسارات تعليمية أكثر تطوراً، تضمن مخرجات تعليمية على أعلى مستوى من الكفاءة والحرفية في العديد من المجالات، خاصة وأن أي اقتصاد قوي في حاجة ماسة إلى الكفاءات البشرية التي تُنتج وتعمل وتحث وتحدد، كفاءات تملك المعرفة اللازمة للحفاظ على قوة الاقتصاد، من خلال قدرتها على العمل في جميع المجالات، دون الحاجة إلى استقدام موظفين وعُمال من الخارج.

لذلك يتطلب بناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتينة، تطوير نظام تعليمي يُدرك احتياجات هذا الاقتصاد، ومن ثم يطرح

المنظومة التعليمية والتربوية المتكاملة تتطلب تكاتف كل الجهود لإنجاحها

ومن هنا نرى أنَّ تطوير التعليم يجب أن يكون من أولويات المرحلة، من خلال التركيز على بناء الإنسان المُستَثير القادر على مواجهة تحديات العصر؛ الأمر الذي يتطلب أن تتمحور فلسفة التعليم حول ترسيخ حُب العلم في نفوس الطلبة، وغرس الفضول لديهم للحصول على المعرفة، وتوسيع مداركهم للنهل من شتى العلوم. ولن يتحقق ذلك دون وجود الشغف بالعلم وتعلم المهارات المختلفة، وهو ما يتطلب وضع مناهج تُثَمِّي التفكير النقدي القائم على الفهم والوعي بالأبعاد المختلفة للمواد الدراسية، بعيداً عن التلقين والحفظ، وإجبار الطالب على إجابات صماء دون تفكير أو طرح رؤى مُغايرة.

وفي ظل التطورات الحالية، وتحديداً الثورة المعرفية الهائلة المتاحة بكبسة زر، لم يعد مقبولا أن تظل المناهج مُثقلة بالمعلومات والحشو الزائد، وأن تتحول إلى مجرد «كُتب» تعج بالصفحات المليئة بمؤلفات وضعها أساتذة جامعات بطريقة أكاديمية لا تتناسب مُطلقاً مع مستوى فهم الطالب، خاصة في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي. وهذا ليس تقليلاً من شأن مؤلفي الكُتب؛ بل دعوة صريحة لإشراك المُعلِّمين في المدارس في صياغة وتأليف الكُتب، لأنهم الأكثر قرباً وفهماً ووعياً بعقلية الطلبة.

والمراجعة الشاملة للمناهج لا يجب أن تنحصر في إجراءات موسمية، قبل بداية العام الدراسي كل عام، ولكن نريد أن تكون هذه المراجعة نهجاً مُستداماً، قبل وأثناء وبعد انتهاء العام الدراسي، بما يضمن التحديث المستمر وفقاً للمُتغيِّرات.

يتجدد الحديث عن تطوير التعليم كل عام مع بدء العام الدراسي، وانطلاق مئات الآلاف من أبنائنا الطلبة والطالبات نحو مدارسهم ومؤسساتهم التعليمية والأكاديمية، واضعين نصب أعينهم هدفاً سامياً وهو النهل من العلوم والمعارف لكي يشقوا طريقهم نحو مُستقبل أكثر رخاءً وازدهاراً.

والتعليم ليس فقط مدرسة وطالباً ومُعلِّماً، وإنما منظومة تعليمية وتربوية متكاملة، تتكاتف من أجل نجاحها كل الجهود، وعلى مختلف الأصعدة، بدءاً من البيت مروراً بالمدرسة وليس انتهاءً بالمُعلِّم؛ بل تشمل هذه المنظومة وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وكل ما يتعرَّض له الطالب أثناء حياته. لكن التعليم في جوهره وجذوره، قائم بصورة أساسية على ما يحصل عليه الساعي للتعلُّم من علوم، وما يستوعبه من أفكار، في جميع مناحي العلم والحياة؛ فالتعليم فلسفة في الأساس، وليس فقط مناهجاً يُدرَّس، التعليم ركيزة للانطلاق نحو الأفاق المستقبلية التي تحمل الغد المُشرق لكل من يسلك دربه.

ونحن في سلطنة عُمان، وعلى مدى ما يزيد عن خمسة عقود من التنمية والنهضة، وصلنا مستويات مرتفعة من النهضة التعليمية التي شملت كل أجزاء المنظومة، لكن وفي ظل تطور الحياة المتسارع من حولنا، والمُتغيِّرات التي تطرأ على قطاع التعليم، بفضل الثورة التكنولوجية الحديثة في عمر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي بات لزاماً أن تتضاعف الجهود من أجل مواكبة هذه التطورات، ليس فقط على صعيد توظيف التقنيات؛ بل أيضاً أن نكون مُتجئين لها، ومُستفيدين من تطورها الهائل.

لذلك نرى أن تطوير التعليم في عُمان، لا بُدَّ أن يقوم على ٣ ركائز أساسية، كما يلي:

أولاً: تطوير المناهج، ولا شك أنَّ هذا الجانب يُشكل الجزء الأكبر من عملية التطوير الشاملة التي يأملها المجتمع بأسره، بدءاً من ولي الأمر الذي يُريد أن يحصل أبنائه على تعليم مُتميز عالي الجودة وفق أعلى المعايير العالمية، بما يُؤهلهم لخوض غمار سوق العمل- والحياة عامة- وهم مُتسلِّحين بما يُساعدهم على النجاح والتميُّز. وكذلك المُعلِّم الذي يأمل أن يمارس مهمته ويؤدي رسالته على أكمل وجه، في بيئة تعليمية يجد فيها المكافأة على جهوده، التي لا يجب النظر إليها على أنها وظيفة؛ بل مهمة رسالية من أجل الصالح العام.

الحدث يستضيف اجتماعات اتحاد الصحفيين الخليجيين

مروان بن تركي يفتتح «ملتقى الصحفيين» بظفار.. الثلاثاء

صلاة- الرؤية

تنتقل في محافظة ظفار بعد غد الثلاثاء، أعمال ملتقى الصحفيين بظفار الرابع تحت رعاية صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، بتنظيم من جمعية الصحفيين العُمانية ولجنة الصحفيين بمحافظة ظفار، وذلك على مسرح مركز السلطان قابوس للثقافة والترفيه بصلالة، ويستمر الملتقى حتى الخميس المقبل؛ بمشاركة ١٥٠ صحفياً وإعلامياً من مختلف المحافظات، كما يشهد الحدث اجتماعات اتحاد الصحفيين الخليجيين.

ويتضمن برنامج الملتقى تقديم إضاءات من قبل بعض المسؤولين والمتحدثين من مكتب محافظ ظفار وبلدية ظفار وغرفة التجارة والصناعة فرع ظفار، وكذا القيام بزيارات ميدانية إلى مشروعات تنمية كمدينة صلالة



المستقبلية واخرى تحت التنفيذ والمنطقة الصناعية بمحافظة «مدائن» إضافة إلى لقاءات مع عدد من المعينين في المنطقة الصناعية. وقال سالم بن حمد الجهوري نائب رئيس جمعية الصحفيين العُمانية إن الملتقى يأتي ضمن برامج الجمعية ولجنة الصحفيين



وتنمية المقومات السياحية والتراثية بالولاية. وأكد سعادة الشيخ محمد بن سعيد الشحري والي الولاية أن هذه الزيارة تعكس الاهتمام المشترك لحماية التراث وصونه، مشيراً إلى أن التعاون مع وزارة التراث والسياحة يفتح آفاقاً أوسع لدعم المشاريع المستقبلية وتنشيط القطاع السياحي وكذلك أهمية إبراز دور التراث الوطني كرافد للتنمية المستدامة.

الآراء ذات الصلة. وشملت الزيارة جولة ميدانية لعدد من المواقع التراثية والتاريخية، منها الجامع الأثري بحارة السفالة ومتحف بيت الغشّام وقلج البرك بقرية الواسط وممشى حجرة الشيخ، والنظر في ترميم عدد من الأبراج التراثية بالولاية وغيرها. إضافة إلى مناقشة الأفكار والمشاريع المستقبلية التي من شأنها أن تسهم في إبراز الهوية التاريخية

وادي المعاول- خالد السايي

زار سعادة المهندس إبراهيم بن سعيد الخروصي وكيل وزارة التراث والسياحة للتراث ولاية وادي المعاول بمحافظة جنوب الباطنة للاطلاع على أبرز المعالم التراثية والسياحية بالولاية؛ حيث كان في استقباله سعادة المهندس مسعود بن سعيد الهاشمي محافظ جنوب الباطنة وسعادة الشيخ محمد بن سعيد الشحري والي وادي المعاول، وحضور عدد من المشايخ والرشاء والمسؤولين بالولاية.

تأتي الزيارة في إطار الحرص على إبراز المقومات التراثية لولاية وادي المعاول وتعزيز حضورها كوجهة تراثية وسياحية وثقافية، كذلك مناقشة أبرز التحديات والإطلاع على المشاريع القائمة وغيرها مما يُؤمل تنفيذها مستقبلاً. وقد شمل اللقاء بمكتب سعادة والي الولاية مناقشة عدد من محاور الزيارة واستعراض المقومات التراثية والسياحية بالولاية وتبادل

مركز الإنجاز والتوزيع من أسياد إكسبريس
يقدم لك حلول التخزين لمنتجاتك

للمزيد من المعلومات:



أكدوا ضرورة المزج بين ترسيخ القيم والهوية الوطنية مع التفكير النقدي والابتكار

مختصون لـ«الرؤية»: تطوير التعليم يتطلب تمكين الإبداع الطلابي ومواكبة الثورة الرقمية

الرؤية- ريم الحامدية

أجمع مختصون تربويون وأولياء أمور على أن التعليم في سلطنة عُمان يقف اليوم أمام منعطف مُهم في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، مشيرين إلى أن التعليم التقليدي ما يزال يحتفظ بأهميته في ترسيخ القيم والهوية الوطنية، إلا أن المرحلة المقبلة تفرض ضرورة التحول نحو التعليم الإبداعي القائم على التفكير النقدي والابتكار والذكاء الاصطناعي. وأوضحوا- في تحقيق لـ«الرؤية»- أن التحديات التربوية المرتبطة بالعصر الرقمي، تتطلب دوراً فاعلاً من أركان المنظومة التعليمية كافة؛ المدرسة والمُعَلِّم وولي الأمر، من أجل تعزيز الثقافة الرقمية والوعي بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي، وغرس قيم الاستخدام المسؤول للتقنية. وشددوا على أن المناهج والمبادرات المدرسية تمثل خط الدفاع الأول في حماية الأجيال، وضمان قدرتهم على الاستفادة من التكنولوجيا دون الوقوع في سلباتها

تحوُّلات رقمية

وطرح الدكتور سالم الحامدي مدير مدرسة علي بن أبي طالب، وجهة نظره حول ضرورة الموازنة بين التعليم التقليدي والتعليم الحديث الذي يواكب الثورة التقنية العالمية والتحوُّلات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وقال: «يظل التعليم التقليدي أساساً جوهرياً في تشكيل المعارف والقيم وصقل الهوية، فهو يمثل الأصول التي يعول عليها هذا البناء المعرفي، ومع ذلك فإن سرعة التحوُّلات الرقمية وتزايد رواج الذكاء الاصطناعي يفرض علينا التغلب من حدود التعلم التقليدي نحو نموذج تعليمي أكثر ابتكاراً وتجدُّداً، يُركِّز على التفكير النقدي، والابتكار، وحل المشكلات؛ مما يعكس انتقال التعليم إلى عملية إنتاج المعرفة وتوظيفها، وتكييفها مع متطلبات العصر، وتحقيق التوازن بين رسوخ التعليم التقليدي وحيوية التعليم الإبداعي القائم على استشراف المستقبل لأنه الفتح لبناء أجيال تمتلك القدرة على الريادة والتنافسية في عصر الرقمنة بإيجاز نعتبر التعليم التقليدي يشكل قاعدة ثابتة، إلا أن عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي يتطلب نمطاً تعليمياً مبتكراً يركز على التفكير النقدي والإبداع وتطوير مهارات حل المشكلات. وأبرز الحامدي دور المناهج والمبادرات المدرسية في غرس ثقافة الوعي والوقاية وضمان قدرة الجيل الجديدة من الطلبة في المدارس الاستفادة المقدرات التكنولوجية دون الوقوع في سلباتها قائلًا: في البيئات المدرسية والعملية، تُعد المناهج والمبادرات التربوية ركيزة أساسية لغرس ثقافة الوعي والرقابة الرقمية، فهي تسهم في الجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي للطلبة والمعلمين، عبر توجيههم لاستعمال التكنولوجيا بشكل مخطط وتعزيز مهاراتهم في حماية بياناتهم وهويتهم الرقمية، من خلال إدخال مفاهيم مثل الأمن السيبراني والسلوك الرقمي المسؤول وآليات التحقق من المعلومة؛ مما يساعد في تحويل البيئة التعليمية إلى فضاء تجريبي؛ ترسيخ هذه المبادئ، بذلك تحول الرقميات من كونها مجرد أدوات تقنية إلى منصة تعليمية وتربوية تُهيئ الجيل الجديد لفهم التكنولوجيا بعمق والاستفادة منها بالشكل الأمثل، مع التوعية بمخاطرها.

تعزيز الوعي

وأكد الحامدي أن المناهج والمبادرات المدرسية تسهم في تعزيز الوعي والرقابة الرقمية من خلال دمج المعرفة بالتطبيق العملي؛ مما يتيح للطلبة استخدام التكنولوجيا بشكل موثوق به وواع، واستثمار فرصها دون التعرض لمخاطرها.

ويرى الحامدي أن توعية الطلبة بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي تتمحور حول تعليمهم أساسيات الخصوصية والأمان الرقمي، وتعزيز قدرتهم على التفكير النقدي وتحمل المسؤولية الرقمية، يشمل ذلك



د.سالم الحامدي



سالم العلوي

أنشطة تطبيقية تساعدهم على تحويل المعرفة النظرية إلى ممارسة عملية وآمنة للتكنولوجيا.

مخاطر تربوية

وعن أبرز التحديات والمخاطر التربوية التي يفرضها العالم الرقمي على طلبة المدارس، يرى أن جميع الطلبة في كل الصفوف يواجهون عدة تحديات ومخاطر منها: الإدمان الرقمي؛ وذلك من خلال الاستخدام المفرط للأجهزة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي يسبب نقصاً في التركيز ويؤثر سلباً على الأداء الدراسي وكذلك المحتوى غير المناسب وهو التعرض لمعلومات مُضللة أو ذات تأثير سلبي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات غير مرغوبة في القيم والسلوكيات، كذلك الخصوصية والأمان عبر الإنترنت فقلة الوعي بأهمية حماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة يشكل خطراً كبيراً ولتشتت الناتج عن الترفيه الرقمي. وعن كيفية تحقيق التوازن بين التدريس وتنمية الثقافة الرقمية، ذكر أن إنشاء برامج تعليمية مبتكرة تجمع بين الأساليب التقليدية والتكنولوجيا الحديثة، مثل تنظيم ورش عمل توعوية حول الأمن الرقمي وإطلاق مشاريع تطبيقية تُعزز التفكير الإبداعي، وكذلك المعلم من خلال اعتماد استراتيجيات تعليم نشطة تُشجع على التفكير النقدي داخل الصف، وتوجيه الطلبة نحو استخدام التكنولوجيا كوسيلة مثيرة ومثيرة للتعلم، مع مراقبة تصرفاتهم الرقمية وتقديم الدعم الفردي عند الحاجة، والمنهج الدراسي من خلال تطوير محتوى يُدمج المعرفة التعليمية مع المهارات الرقمية الأساسية، مع التركيز على تعزيز قيم المسؤولية والانضباط في التعامل مع التكنولوجيا. وشدد الحامدي على أهمية إعداد جيل يتمتع بوعي رقمي يُمكنه من استغلال التكنولوجيا بأمان وبطريقة إيجابية، دون أن يؤثر ذلك سلباً على تقدمه وتحصيله الدراسي أو سلوكياته الاجتماعية.

الثورة الرقمية

وقال خالد الشبلي، مُعلِّم أول محافظة شمال الباطنة إنه لا يمكن السباحة عكس التيار العالمي المتسارع في الثورة الرقمية، ورغم ذلك فإن التعليم التقليدي ما يزال ضروري؛ لأنه يُرسِّخ الجوانب التربوية والقيمية، ويعزز العلاقة المباشرة بين المُعلِّم والطالب، لكن لا يمكن الاكتفاء به وحده. وأوضح الشبلي أن المرحلة الحالية تفرض التحول التدريجي نحو التعليم الإبداعي الذي يركز على التفكير



خالد الشبلي



رباب العجمية



النقدي والابتكار والمهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن الحل يكمن في الدمج بين النمطين بحيث نحتفظ بالأساس التربوي ونستفيد من فرص الثورة الرقمية، وهنا يكون الطريق هو الموازنة والتدرج. وأضاف الشبلي أن أبرز التحديات والمخاطر التربوية التي يفرضها العصر الرقمي على بعض الطلبة- لا سيما من الصف السابع إلى الثاني عشر- تتمثل في العزلة الاجتماعية وما يصاحبها من تراجع مهارات التواصل، والتثَنُّم الإلكتروني، وضعف التحقق من المعلومات، وإدمان استخدام الأجهزة، إضافة إلى التأثيرات النفسية. وأكد أن المدرسة والمُعَلِّم عليها أن يشكلوا نقطة كاداة للتعلم لا للتسلية فقط. وأشار الشبلي إلى أن توعية الطلبة بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي مثل نشر تفاصيل حياتهم الخاصة وتعزيز قدرتهم على التعامل الواعي والمسؤول مع التكنولوجيا، يمكن أن تتم من خلال دمج حصص وأنشطة عملية تشرح أخطار نشر الصور والبيانات الشخصية، وتقديم أمثلة واقعية لقصص ضحايا الاستخدام غير الواعي، واستغلال حصص الاحتياطي في تدريب الطلبة على ضبط الخصوصية في التطبيقات عبر ورش عملية، مع التأكيد على أهمية إشراك أولياء الأمور في عملية التوعية وتعزيز المراقبة الإيجابية والحوار مع الأبناء.

المهارات الأساسية

من جانبها، قالت زينة السعيدية، ولية أمر، إن التعليم التقليدي ما زال له ضرورة أساسية خاصة في المراحل المبكرة، لأنه يضع الأساسيات من القراءة والكتابة والحساب وضبط السلوك، إلا أن المرحلة القادمة تفرض التحول نحو التعليم الإبداعي الذي يعزز التفكير النقدي ومهارات حل المشكلات والابتكار والقدرة على التعامل مع الذكاء الاصطناعي. وأوضحت أن الحل ليس في الاستغناء عن التقليدي تماماً؛ بل في المزج بين الأسلوبين بحيث تُدرَّس المهارات الأساسية مع تدريب الطلبة على مهارات المستقبل. وأكدت السعيدية أن المناهج والمبادرات المدرسية تمثل ركيزة أساسية لغرس ثقافة الوعي والوقاية الرقمية؛ حيث يجب أن تدمج المناهج التربوية الرقمية كجزء أصيل يشمل الأمن السيبراني وأخلاقيات الإنترنت والتفكير النقدي، في حين تسهم المبادرات مثل المسابقات الرقمية وأندية البرمجة ومشاريع الذكاء الاصطناعي في تعزيز المهارات المستقبلية. وشددت على أن ضمان الاستفادة يتطلب ربط المناهج بين المعرفة النظرية والتطبيق الرقمي العملي، وإعداد أنشطة تعلم قائمة على المشكلات والابتكار، مع التركيز على القيم والهوية الوطنية إلى جانب المهارات التقنية، حتى لا يفقد الجيل الجديد توازنه.

وشددت السعيدية على أن التعليم في العصر الرقمي يحتاج إلى مزيج بين الأساسيات التقليدية ومهارات المستقبل، مؤكدة أن التحدي الأكبر يتمثل في حماية الطلبة من سلبات العالم الرقمي مع تمكينهم من استخدامه بوعي وإبداع

التعليم التقليدي

وأوضحت رباب بنت محمد العجمية، مديرة



زليخة الجاحية

مدرسة الحزم للتعليم الأساسي، أن التعليم التقليدي ما زالت له أهميته، خاصة في بناء القيم وتعزيز الهوية الوطنية والتواصل المباشر بين المعلم والطالب، لكنه من جهة أخرى لم يعد كافياً وحده. وقالت إن المرحلة المقبلة تتطلب تعليمياً يُركِّز على الإبداع والتفكير النقدي والابتكار، مع الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، مؤكدة أن الأفضل أن يكون هناك مزج بين الاثنين؛ بما يضمن الحفاظ على الأساسيات التي يقدمها التعليم التقليدي، ونفتح المجال أمام الطلبة للتجربة والبحث والتفكير بطرق جديدة. وأضافت العجمية أن الطلبة يواجهون تحديات كبيرة؛ حيث إن استخدامهم المفرط للأجهزة قد يسبب تشتتاً وضعف تركيز، وأحياناً يؤثر على دراستهم أو حتى على صحتهم النفسية، كما أن انتشار المعلومات غير الصحيحة عبر الإنترنت يعرضهم لارتباك في الفهم، إلى جانب احتمالية تعرضهم لمشاكل مثل التنمر الإلكتروني. وأكدت أن المدرسة والمعلم لهم دور مهم جداً في هذا الجانب، إذ يجب عليهم أن يوازنوا بين التعليم الأكاديمي من جهة، وبين غرس ثقافة التعامل الواعي مع التكنولوجيا من جهة أخرى، وذلك من خلال تنظيم حصص وأنشطة توعوية، أو إدخال مشاريع عملية تحفز الطلاب على استخدام التقنية بشكل مفيد. وأوضحت العجمية أن المناهج الدراسية بدأت تتطرق إلى مواضيع مرتبطة بالتقنية والذكاء الاصطناعي، وهو أمر إيجابي، إلا أن الحاجة تظل قائمة لتوسيع هذه المواضيع وتعميقها بشكل أكبر، خاصة في مجال الثقافة الرقمية والأمن السيبراني. وشددت على أهمية أن تطلق المدارس مبادرات عملية، مثل إنشاء أندية للبرمجة أو تنظيم مسابقات في الروبوت والذكاء الاصطناعي، بحيث يتعلم الطالب بالخبرة المباشرة، إضافة إلى ضرورة وجود شراكات بين المدارس والجهات المختصة بالتقنية في السلطنة لتعزيز هذا الجانب.

نهج التوازن!

وبيّن سالم بن محمد العلوي، مدير مدرسة، إن التعليم التقليدي يمثل المهارات التأسيسية التي يحتاجها أي إنسان، غير أنه في ظل العالم المتسارع لم يعد كافياً وحده، بل لا بد من وجود دمج متوازن بين التعليم التقليدي والتعليم الإبداعي المعتمد على التفكير النقدي والإبداعي والابتكار والذكاء الاصطناعي. وأضاف العلوي أن العصر الرقمي يفرض تحديات ومخاطر كثيرة على طلبة الصف السابع إلى الثاني عشر، من أبرزها الإدمان الرقمي؛ حيث يجلس الطلبة ساعات طويلة منعزلين عن العالم الخارجي، إضافة إلى ما يتعلق بالأمن السيبراني والتعرض لمخاطر الاختراق والاحتيال الرقمي، فضلاً عن العزلة الاجتماعية وغيرها من التحديات. وأكد أن دور المدارس في الحد من هذه المخاطر يتمثل في دمج التكنولوجيا في التعليم من خلال المصا، كما قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ منصة «نور»، إلى جانب تدريب الطلبة على برامج الذكاء الاصطناعي التي تطور من مستوياتهم وتجعل التكنولوجيا أداة للتعلم لا وسيلة للهو فقط. وأوضح أن أبناءنا الطلبة يحتاجون إلى الوعي والثقافة الرقمية، وذلك عبر تقديم ورش مستمرة ومحاضرات من متخصصين في الأمن الرقمي، وتشجيعهم على إنتاج المحتوى الإيجابي

الحامدي: على
الطلبة الاستفادة
من التقنيات الحديثة
دون الوقوع في
«سلبياتها»ضرورة إدماج برامج
تربوية لتعريف الطلبة
بقضايا الخصوصية
الرقميةالشبلي: التفكير
النقدي والابتكار
والمهارات الرقمية..
أسلحة الطالب في
هذا العصرالجاحية: تدريب
المعلمين على دمج
الأمان الرقمي في
الأنشطة الصفية
يخدم الطلبةالسعيدية: تدريب
الطلبة على استخدام
التكنولوجيا كأداة
للتعلُّم وليس
للتسلية فقطالعجمية: ضرورة
التوسع في
مسابقات الروبوت
والذكاء الاصطناعيالعلوي: زيادة وعي
أولياء الأمور بدورهم
في الرقابة والتوجيه
يحمي الأبناء

المفيد مثل المقالات والفيديوهات التعليمية والمشاريع الرقمية، مع أهمية إشراك أولياء الأمور في متابعة الاستخدام الرقمي لأبنائهم. وأشار العلوي إلى أن توعية الطلبة بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي مثل نشر تفاصيل حياتهم الخاصة وتعزيز قدرتهم على التعامل الواعي والمسؤول مع التكنولوجيا تبدأ من بناء الثقة بين الطالب والمعلم والأسرة، وذلك بتوفير بيئة آمنة تسمح للطلبة بمناقشة مشاكلهم الرقمية دون خوف من العقاب، إلى جانب عقد لقاءات مع أولياء الأمور لزيادة وعيهم بدورهم في الرقابة والتوجيه. وأكد العلوي أن المناهج المدرسية لها دور مهم جداً في هذه المرحلة من خلال دمجها مع التكنولوجيا الرقمية، موضحاً أن السلطنة بدأت بالفعل تخطو خطوات جيدة في هذا المجال، متمنياً أن يكون الدمج فعالاً عبر تضمين وحدات دراسية عن الأمن الرقمي وأخلاقيات النشر، وربط موضوعات التكنولوجيا بالقيم الوطنية والإنسانية.

من يُنقذ المرضى من تأخر المواعيد بالمستشفيات؟

مواطنون يشكون حصولهم على «مواعيد بعد شهر» في المؤسسات الصحية الحكومية.. ومطالب بمعالجة «جذور المشكلة»

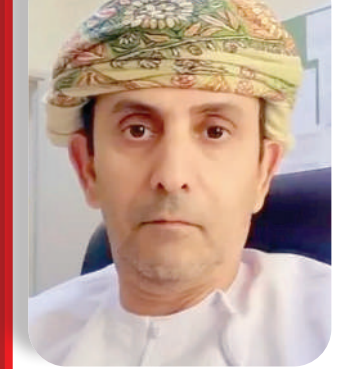
الرؤية - ناصر العربي



إسحاق بن يوسف الحارثي



إبراهيم بن عبدالله القرني



حميد بن حمد المنذري



سارة بنت علي البريكية



غزلان بنت علي البلوشية

يشكو الكثير من المرضى والمراجعين للمؤسسات الصحية الحكومية، من تأخر المواعيد الطبية لمدة قد تصل إلى ٦ أشهر أو سنة كاملة، لا سيما في حالات معينة، فضلاً عن أزمة عدم وجود أسرة شاغرة في بعض المستشفيات مثل مستشفى الجامعة أو مستشفى خولة أو المستشفى السلطاني، وهو ما قد يزيد من معاناة بعض المرضى، وبخاصة غير القادرين على العلاج في مؤسسات القطاع الخاص الصحية.

وعزا الكاتب والإعلامي إسحاق بن يوسف بن سعيد الحارثي تأخر المواعيد الطبية إلى قلة الكادر البشري التي تعاني منها وزارة الصحة بشكل عام، في الأطباء والممرضين والموظفين والإداريين؛ مشيراً إلى أن هذه الإشكالية تدخل ضمن نطاق تأخير العمليات بشتى أنواعها ناهيك عن مواعيد المرضى ذوي الأمراض المزمنة كالسكري والضغط والكولسترول وأمراض القلب والشرابن التي قد تمتد إلى ما بين ٣ إلى ٦ أشهر.

حمد الصباحي

حافة السؤال

أحلام البدايات وأسئلة

الغياب.. متطلبات

العمل وسفره الطويل



كانت البدايات الأولى؛ صناعة مستقبل جديد، حين انطلقت النهضة العُمانية في السبعينيات، أدركت الدولة أن بناء الإنسان لا يعني فقط فتح أبواب المدارس والجامعات؛ بل يتطلب أيضاً تأسيس بنية تعليمية تُعنى بالجانب العملي والمهني. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء المعاهد المهنية والمدارس التجارية والزراعية، التي انتشرت في مناطق مختلفة من السلطنة، لتكون نواة لمستقبل جديد يربط بين التعليم وحاجات الاقتصاد الناشئ.

لم تكن هذه المعاهد تجربة عابرة؛ بل مشروعاً وطنياً كبيراً استثمرت فيه الموارد، ووفّرت له الكفاءات، وتم قبول الطلبة ابتداءً من الصف التاسع وحتى الثانوية، ليخرجوا بمهارات عملية مباشرة في الكهرباء والميكانيكا والزراعة والتجارة، لقد كانت بحق ورشاً حقيقية لإعداد جيل يستطيع أن يتعامل مع مفردات التنمية الأولى، وأن يسد احتياجات سوق العمل في بلد بدأ يَشق طريقه بثقة نحو التغيير. وكان لهذه التجربة، دورها في تشكيل وعي مهني جديد، تحلم به البلاد في مجمل مناطقها، وكان لهذه المعاهد دور جوهري في خلق وعي مهني مبكر لدى المجتمع العُماني؛ إذ لم تكن مجرد فصول دراسية؛ بل بيئة متكاملة يتعلم فيها الطالب كيف يضع يديه، وكيف يحول المعرفة إلى ممارسة يومية، وكيف يكون جزءاً من اقتصاد وطني يتطلع إلى الاستقلالية والاعتماد على الذات.

لقد وفّرت هذه المؤسسات التعليمية فرصة للطلبة الذين لا يرغبون في المسار الأكاديمي البحث، لكنها في وقت نفسه لم تكن أقل شأنًا من التعليم الجامعي، بل كانت مكتملة له. ومن خريجها من أصبحوا قيادات إدارية وفنية عُليا، ومنهم من ساهم في مشاريع حيوية في البنية الأساسية، ومنهم من انتقل إلى وظائف حكومية ظل ينتظر فيها التزيّبات السنوية.

لكن، وبحلول أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت هذه التجربة تتراجع شيئاً فشيئاً. أُغلقت أبواب المعاهد تباعاً، وكانت مفاجأة التراجع والانحسار، وغابت عن المشهد الذي كانت فيه ذات يوم حديث الناس ومحل فخر الأسر. ومع هذا الغياب برز سؤال محوري: لماذا أُغلقت هذه المعاهد بعد أن كانت بشارت نجاحها ظاهرة؟

تعدد التفسيرات، وقد يكون السبب هو الميل المجتمعي المتزايد نحو التعليم الجامعي؛ باعتباره رمزاً للمكانة الاجتماعية، على حساب التعليم المهني. وربما يعود إلى غياب رؤية استراتيجية طويلة الأمد تجعل من هذه المعاهد جزءاً ثابتاً من منظومة التنمية، وربما أيضاً إلى ضعف ثقافة المجتمع تجاه المهن الحرفية؛ حيث كان يُنظر إليها بدرجة أقل من التعليم الأكاديمي، رغم أن التجارب العالمية أثبتت أن الصناعات الكبرى بدأت من ورش صغيرة.

لكن السؤال: ماذا لو استمرت؟ لو قُدّر لهذه المعاهد أن تستمر وتتطور مع الزمن، لكان المشهد الاقتصادي والاجتماعي في عُمان مختلفاً تماماً. كان من الممكن أن نرى اليوم مصانع وطنية في الكهرباء والميكانيكا والزراعة يديرها شباب عُمانيون تخرجوا في تلك المؤسسات. كان يمكن أن يكون لدينا جيل يقود شركات خاصة في التجارة والصناعة، جيل قادر على استيعاب مخرجات التعليم الأكاديمي في سوق محلي متنوع.

ولعل الأهم أن تلك المعاهد لو استمرت، لكانت ساهمت في تكريس ثقافة عمل جديدة في القطاع الخاص، قائمة على المساواة والمهنية، وفتحت أبواباً أوسع لمشاركة المرأة العُمانية في المجالات التقنية والتجارية. كان يمكن أن نقصّل الاعتماد الكبير على الخبراء الأجانب وبيوت الاستشارات، وبنينا خبرتنا الوطنية خطوة بخطوة.

وبالنظر إلى دروس الماضي ورهانات المستقبل، نجد أنفسنا اليوم، ونحن نعيش مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية، يصبح من الضروري إعادة النظر في تلك التجربة. فما خسرناه بإغلاق هذه المعاهد لم يكن مجرد مبانٍ أو مقاعد دراسية، بل كان خسارة لفكرة استراتيجية كان يمكن أن تسهم في بناء قاعدة إنتاجية قوية للبلاد.

إن عُمان لا تزال بكراً في كثير من قطاعاتها الاقتصادية، من الزراعة إلى الصناعات التحويلية، ومن الخدمات اللوجستية إلى الطاقة المتجددة. وهذه القطاعات تحتاج إلى كوادر مؤهلة ليست بالضرورة أكاديمية فقط؛ بل عملية ومهنية وتقنية، قادرة على تحويل المشاريع الصغيرة إلى صناعات متوسطة وكبيرة تدر أرباحاً على الاقتصاد الوطني.

من هنا، فإن إعادة الاعتبار للتعليم المهني لم تعد خياراً ثانوياً؛ بل ضرورة حتمية. غير أن المطلوب اليوم ليس تكرار تجربة السبعينيات بحرفيتها، وإنما إعادة صياغتها بما يتناسب مع متطلبات العصر؛ معاهد حديثة تدمج بين التعليم المهني والتقنيات الرقمية، وتفتح آفاقاً للإبتكار والبحث، وتجعل من الطالب ليس مجرد موظف محتتم؛ بل رائد أعمال قادر على خلق فرص العمل.

إن الاستثمار هنا في الفكرة لا في الماضي، والعودة إلى فكرة المعاهد المهنية ليست حنيناً إلى الماضي؛ بل هي استثمار في المستقبل. إنها محاولة لاستعادة جوهر النهضة الأولى، حين كانت البلاد تراهن على الإنسان العُماني بوصفه أساس التنمية. واليوم، ومع الحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل الوطني، وإيجاد حلول جذرية لمخرجات التعليم وسوق العمل، يصبح من الحكمة أن نعيد التفكير في تلك الدروس الأولى، بروح أكثر وعياً وبرؤية أشمل، تجعل من التعليم المهني ركيزة من ركائز التنمية المستدامة.

في النهاية، الأوطان لا تبنى فقط بالجامعات والشهادات، بل أيضاً بالمعاهد التي تصنع الأيدي الماهرة والعقول العملية، القادرة على تحويل الحلم إلى واقع، والنهضة إلى إنجاز ملموس. ولا نسأل أن «أحلامنا سلُمتنا نحو النجوم».

وأضاف: «رياضياً توقفت، مهنيّاً تعثرت، وحتى اجتماعياً أصبحت أقل نشاطاً. فَمَا معنى أن يعيش الإنسان أسيراً لموعد طبي مجهول قد يأتي أو لا يأتي». وتابع القرني بقوله «إن ما نحتاجه نحن المرضى ليس مجرد وعود ومُجلة، بل نظاماً صحياً يضع معاناة المريض في المقدمة، ويُدرك أن التأخير ليس رقماً في قائمة الانتظار، بل حياة تتعطل، وأحلام تُوجّل، وألمٌ يتضاعف، مشيراً إلى ضرورة إيصال صوتهم حتى تصل معاناتهم إلى الجهات المعنية ولأن معاناة المرضى تستحق أن تروى وتسمع، كما أكد أنه لم يفقد الأمل حتى الآن ويرجو أن يسمع خبراً أكيداً عن موعد العملية بعد رحلة الانتظار الطويلة.

وأوضحت الكاتبة والشاعرة سارة بنت علي بن ناصر البريكية أن التأخير الذي يحدث في المواعيد الطبية أمر لا يجب أن يحدث في مؤسساتنا الصحية خاصة بعد النهضة التي شهدتها هذا القطاع والتطور الذي أحدثه الاهتمام الحكومي بصحة المواطنين والمؤسسات الصحية عامة، وأشارت إلى حسن التعامل الذي لقيته في آخر زيارة لها لأحد المستشفيات الحكومية بعدما أصيبت بألم في الركبة، لكنها تفاجأت في آخر الأمر بأن حُد لها موعد مع طبيب العظام بعد نصف عام أو في النصف الثاني من العام، مبيّنة أنها شعرت بحزن شديد نتيجة لهذا الموعد المتأخر وأن عليه الانتظار لعام أو نصف عام، مؤكدة أن على المسؤولين عن إدارة المستشفيات النظر في هذا الأمر نظرة جادة وواقعية، والعمل على تقليل فترات انتظار المرضى بقدر الإمكان.

وقالت غزلان بنت علي بن محمد البلوشية واستشارية في التطوير المؤسسي وتحليل البيئة الأعمال وكذاء الأعمال: «كنت منسقة لعمليات المرضى لجراحة العظام، وأنا مدركة لحجم المشكلة. وأشارت البلوشية إلى أن فترات الانتظار وخاصة

إن موضوع تأخر المواعيد يمثل معاناة كبيرة للمرضى وذوئهم، خاصة في بعض التخصصات مثل العظام والعمليات الجراحية، مشيراً إلى إمكانية التغلب على هذا التحدي من خلال تعزيز الكادر الطبي والتمريضي، والاستفادة من القطاع الصحي الخاص لتقليل قوائم الانتظار، فضلاً عن إمكانية تفعيل العيادات التخصصية المسائية وزيادة الاعتماد على متابعة بعض الحالات عن بُعد، منوهاً إلى أن ذلك سيسهم في تقليص فترة الانتظار وتحسين رضا المرضى.

وأوضح المنذري أن محدودية الأسرة في المستشفى السلطاني ومستشفى الجامعة تشكل بالفعل معضلة أمام الكثير من الحالات التي تحتاج إلى التحول. مضيفاً أن الحل يكمن في التوسع في إنشاء مراكز تخصصية في المحافظات لتقليل الضغط على المستشفيات المركزية، إلى جانب زيادة الطاقة السريرية في هذه المستشفيات، وتطبيق نظام أولويات واضح وشفاف، وكذلك تعزيز التكامل مع مستشفيات القطاع الخاص، معهتيراً أن هذه الخطوات ستصب في معين تقليل معاناة المرضى وتسريع حصولهم على الخدمة الطبية.

وقال المواطن إبراهيم عبدالله صالح القرني: إن معاناة المريض تزداد بألم الانتظار وتأجيل المواعيد، كاشفاً عن أنه يعاني من هذا الأمر منذ أربع سنوات حيث يعيش في دوامة لا تنتهي، عنوانها «انتظار المواعيد»، موضحاً أنه يعاني من إصابة في الرباط الصليبي والغضروف، وأنه في كل مرة تصله رسالة يظن أنها تخبره بموعد العملية ثم تفاجأ بالتأجيل مرة أخرى، لافتاً إلى أن إصابته قد سببت له ألماً كبيراً ومنعته من أي حركة ومن ممارسة الحياة اليومية، وشكى من طول مدة الانتظار واصفاً إياه بأن أقسى من المرض نفسه، مشيراً إلى فقدانه للعديد من الفرص بسبب الإصابة.

في عيادات العظام وعملياتها تستمر لفترات طويلة، وعزت ذلك إلى عدة أسباب منها إدراج المرضى في جداول العمليات دون تقييم دقيق من الاستشاريين، ما يؤدي إلى عشوائية في ترتيب الأولويات، وكذلك عدم توفر بعض الأدوات والمعدات الجراحية اللازمة في الوقت المناسب، ما يؤدي إلى تعطيل العمليات وتأجيلها، إلى جانب أنه عند إلغاء العملية لمريض، لا توجد قائمة بديلة جاهزة، فيضغ وقت غرفة العمليات وتزداد قائمة الانتظار، فضلاً عن عدم وجود خطة علاجية ومتابعة المرضى، وعدم التواصل مع المرضى لمعرفة إذا ما كانوا قد أجروا العملية أم لا. وتقرّر البلوشية ضرورة توفير المعدات الجراحية بشكل استباقي عبر خطط مشتريات واضحة، حتى لا تُلغى العمليات بسبب نقص الأدوات، ووضع خطة علاجية لمرضى السمنة تبدأ ببرامج إنقاص وزن وتأهيل قبل العملية، مع متابعة دورية تمنحهم فرصة الاستعداد للجراحة.

كما تنوه البلوشية إلى ضرورة متابعة المرضى متابعة دقيقة وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة مثل مرضى القلب، الضغط، السكري، قبل إدراجهم في جدول العمليات للتأكد من جاهزيتهم، وإعادة جدولة العمليات بوضوح مع إعداد قوائم بديلة من المرضى الجاهزين، بحيث لا يضيع وقت غرفة العمليات عند الاعتذار أو الإلغاء، والتواصل المباشر مع المرضى للتأكد من إتمام الفحوصات واستعدادهم الطبي قبل موعد العملية.

وتقرّر كذلك توسيع نطاق ساعات العمل الجراحي ليشمل الفترة المسائية، بدلاً من الاكتفاء بالودام الصباحي فقط، لزيادة الطاقة الاستيعابية وتقليل قوائم الانتظار، مع تأهيل فرق التنسيق بدورات في إدارة الأعمال الصحية (التخطيط، التفويض، التحليل، إدارة المخاطر)، مع منحهم صلاحيات فورية لاتخاذ القرارات.

ختام المرحلة الأولى من النسخة السادسة لمسابقة «شيف عُمان» في ظفار



وفي السياق نفسه، قال المهندس وائل اللواتي الرئيس التنفيذي لشركة موريا: «إن استضافة هذه المسابقة في هوانا صلالة تجسد التزامنا بتمكن المواهب العُمانية، وصناعة فرص حقيقية تتيح للطلبة الانطلاق نحو آفاق أوسع من التميز. كما تأتي المبادرة ضمن رؤيتنا لدعم السياحة المستدامة، وتعزيز الهوية الثقافية والمطبخية للسلطنة».

وفي ختام الفعالية، جرى الإعلان عن الفائزين بالمراكز الأولى على النحو الآتي: حصد على المركز الأول: عمار الحارثي، بينما ذهب المركز الثاني إلى: مريم المعينة، وحاز على المركز الثالث: عزان البلوشي.

وسيمنح الفائزين بدورة تدريبية معتمدة من معهد Le Cordon Bleu العالمية، مما يعكس الرغبة في تمكينهم من إنعاش مسيرتهم المهنية بالتدريب العالي.

وتواصل مسابقة «شيف عُمان» مسيرتها في العاصمة مسقط خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٢٥، وصولاً إلى الجولة النهائية الكبرى التي ستجمع أفضل الطهاة من مختلف المحافظات.



في قطاعي السياحة والضيافة. وتُجسّد مسابقة «شيف عُمان» التزام المجموعة بالاستثمار الاجتماعي وإبراز التجارب السياحية الأصيلة التي تعكس غنى الموروث الثقافي للسلطنة. وأكد طلال بن حميد الخصيبي المدير العام للتراث والسياحة بمحافظة ظفار، أن وزارة التراث والسياحة تولي أهمية خاصة لمثل هذه المبادرات، وقال: «نعمل على تعزيز مسارات الطهاة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، بما يضمن بناء كفاءات وطنية مؤهلة تساهم في تطوير الاقتصاد السياحي وتعزيز تنافسية الموارد البشرية العُمانية».

وقال الدكتور حمد بن محمد المحرزي، عميد كلية عُمان للسياحة: «تمثل مسابقة شيف عُمان منصة وطنية لتوثيق وإبراز فنون الطهي العُمانية، وتقديمها بأسلوب احترافي يتماشى مع المعايير العالمية. كما تسعى الكلية من خلال هذه المبادرة إلى تمكين الطهاة الشباب، وضمان استدامة الموروث الغذائي العُماني وزيادة تنافسية الكوادر الوطنية في السوق العالمي». من جانبه، أوضح محمد بن حمد الراسبي، مسؤول الاستثمار الاجتماعي في مجموعة عُمران: «تفخر مجموعة عُمران في تنظيم هذه المبادرات التي تساهم في دعم الشباب العُماني وتمكينه

افتتاح 16 مبنى مدرسيًا جديدًا ومواصلة تشييد 64 أخرى

اليوم.. 854540 طالبًا وطالبة ينطلقون في رحلة تعليمية ومعرفية بمختلف المدارس الحكومية

مسقط- عبدالله البطاشي

يبدأ صباح اليوم الأحد ٨٥٤٥٤٠ طالبًا وطالبة عامهم الدراسي الجديد في مختلف المدارس بالمدرسيات التعليمية في المحافظات؛ منهم ٤٣٠٤٦١ طالبًا و٤٢٤٠٧٩ طالبة.

ومناسبة العام الجديد، هنأت معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيبانية وزيرة التربية والتعليم الطلبة أعضاء الهيئة التعليمية، راجيةً لهم التوفيق والسداد في أداء رسالتهم التربوية النبيلة، وأكدت معاليها على أن جهود الوزارة في تحقيق منجزاتٍ نوعية، انعكست إيجابًا على تطوير التعليم وجودته؛ بما يحقق أهداف رؤية «عمان ٢٠٤٠» في بناء نظام تعليمي شامل، وتعلّم مستدام، يقود إلى مجتمع معرفي، وقدرات وطنية منافسة. وتطرقت معاليها- في كلمتها بهذه المناسبة- إلى خطة الوزارة في المرحلة المقبلة؛ تتضمن أولويات خطتها المقبلة التركيز على عدد من المجالات التربوية؛ لتحسين جودة التعليم، وهي: الارتقاء بمستوى أداء المعلم، عبر برامج تأهيلية وتدريبية، تسهم في تطوير قدراته، وتعزيز كفاءته المهنية، وترسخ مكانته العلمية والتربوية، وتدعم بناء مجتمعات تعلم مهنية فاعلة، تتيح تبادل الخبرات، وتكرس ثقافة التطوير المستمر، إلى جانب تطوير المناهج الدراسية؛ بما يعزز الهوية الوطنية لدى الطلبة، ويكسبهم مهارات المستقبل التي تمكنهم من التكيف مع مستجدات العصر، والمنافسة إقليمياً ودولياً؛ للإسهام بكفاءة في مسيرة التنمية الوطنية. وأوضحت الشيبانية أن من بين المجالات: تطوير منظومة التقييم التربوي؛ من أجل بناء إطار شامل لتقييم تعلم الطلبة للصفوف من الأول إلى الثاني عشر، يتوافق مع مستجدات المناهج الدراسية المعانية، والمعايير العالمية، إلى جانب بناء القدرات في التقييم التربوي.

وأعلنت معاليها أن العام الدراسي الجديد سيشهد مشاركة الوزارة في التطبيق الإلكتروني للدراسة الدولية (PIRLS) لقياس مهارات القراءة لطلبة الصف الرابع؛ للحصول على مؤشرات معيارية دولية في المستوى التحصيلي للطلبة؛ بهدف تطوير منظومة تعليم القراءة في سلطنة عمان، ورفع مستوى أداء الطلبة في مهارات القراءة. وأشارت معاليها إلى استكمال خطوات التحول الرقمي في المدارس، وتوفير إمكانات البنية الأساسية الرقمية وفق خطة مرحلية شاملة تغطي جميع المدارس، مثل: المختبرات المتنقلة، والسبورات التفاعلية، ورفع كفاءة بنية الاتصالات في المدارس، وتوفير المحتوى الرقمي التفاعلي.

ونظرًا لأن الذكاء الاصطناعي أصبح من أبرز الأدوات التحولية في هذا العصر؛ لما له من قدرة في تطوير بيئات تعلم مرنة، أكدت معاليها أن التوظيف الأخلاقي والأمن له أصبح من الجوانب المهمة في النظم التعليمية، ورغم المحاذير العالمية التي تكتنف تطبيق الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، المتعلقة بعدم إعراق زكائنها الأساسية، والتي من بينها التفاعل التربوي الإنساني بين الطالب والمعلم، فقد حرصت الوزارة على استخدام تطبيقاته بما يعزز تعلم الطلبة، ويوسع مداركهم المعرفية، وذلك من خلال



د. مديحة بنت أحمد الشيبانية

الشيبانية: مواصلة تحقيق مُستهدفات «عمان 2040» لبناء نظام تعليمي شامل ومُستدام

خطة وزارية لتحسين جودة التعليم وفق 7 مراحل

ندعو الطلبة للاستثمار الفرص التعليمية المتاحة بما يعزز طموحاتهم ويسهم في بناء مستقبلهم

دور محوري لأولياء الأمور في تحقيق التكامل المنشود بين البيت والمدرسة

حكمة واضحة، وسياسات وأطر أخلاقية، تضمن توظيفه كأداة مساندة للتعليم، دون المساس بالقيم الجوهرية للنظام التعليمي. وأكدت معاليها الاستمرار في التوسع في التعليم المهني والتقني، وذلك من خلال طرح تخصص السفر والسياحة في عدد من مدارس محافظتي ظفار والداخلية، إلى جانب التخصصات القائمة حاليًا في هذا المسار وهي: التخصصات الهندسية والصناعية، وتخصصا تقنية المعلومات وإدارة الأعمال، ليصل عدد التخصصات المهنية التي يتم تدريبها للطلبة في مسار التعليم المهني والتقني إلى ٩ تخصصات.

تطبيق النظام الوطني لتقييم أداء المدارس على ١٠٠ مدرسة حكومية وخاصة

وأبرزت الشيبانية جهود الوزارة لحكومة تقييم أداء المدارس الحكومية، من خلال تطوير نظام متكامل لحكومة المنظومة التعليمية، وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية، قائلةً إن الوزارة تشهد هذا العام انطلاقة مرحلة نوعية في تقييم التعليم المدرسي، تتمثل في قيام الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بتطبيق النظام الوطني

لتقييم أداء المدارس كمرحلة أولى على (١٠٠) مدرسة حكومية وخاصة في محافظات مسقط، والداخلية، وجنوب الباطنة وفق معايير ومؤشرات دقيقة. وأضافت معاليها أن الوزارة مستمرة في تشييد المباني المدرسية وتوسعتها؛ إذ سيشهد هذا العام افتتاح ١٦ مبنى مدرسيًا جديدًا في عدد من المحافظات، مع مواصلة العمل على تشييد ٦٤ مبنى مدرسيًا، من المتوقع استلامها بشكل مرحلي خلال العام الدراسي المقبل.

وخاطبت معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشيبانية وزيرة التربية والتعليم الهيئة التعليمية، قائلة: إن الدور الذي تضطلعون به في تنشئة الأجيال الناشئة السليمة، وصقل معارفهم ومهاراتهم، وغرس القيم في نفوسهم، والإسهام في توفير البيئة التعليمية الآمنة لهم لهُو محل شكر وتقدير، فالمرحلة المقبلة بما تحمله من تحديات وتحولات متسارعة في مجالات المعرفة والتقنية، تستلزم منا جميعًا مضاعفة الجهود وتعزيز التعاون والتكاتف. وأكدت معاليها ضرورة تكامل الأدوار بين البيت والمدرسة في تربية الأبناء وتثقيفهم، قائلة: في إطار الشراكة القائمة، والتكامل المنشود بين البيت والمدرسة نؤكد على الدور المحوري الذي يقوم به أولياء أمور الطلبة في متابعة أبنائهم، وتوجيههم، وتوفير البيئة الداعمة لهم، بما يسهم في نجاح المسيرة التعليمية، وبلوغ الأهداف المنشودة.

وفي الصفوف (٤-١) بلغ عدد طلبة (٣٠٧٨٩٠) طالبًا وطالبة، منهم: (١٥٥٣١٨) طالبًا، و(١٥٢٦٧٢) طالبة، في حين وصل عدد طلبة الصفوف (٨-٥) إلى (٣٠٢٢٦٢) طالبًا وطالبة، منهم (١٥٢١٧٣) طالبًا، و(١٥٠٠٨٩) طالبة، وفي الصفوف (١٢-٩) وصل عدد الطلبة إلى (٢٤٤٢٨٨) طالبًا وطالبة، منهم: (١٢٣٠٧٠) طالبًا، و(١٢١٣١٤) طالبة، بينما بلغ إجمالي عدد الطلبة المستجدين في الصف الأول (٧٠٧٨٦) طالبًا وطالبة، منهم: (٣٥٨٣٣) طالبًا، و(٣٤٩٦٣) طالبة، وبلغ إجمالي عدد طلبة التربية الخاصة (٤٧٤) طالبًا وطالبة، منهم: (٧٢٢) طالبًا، و(٢٠٢) طالبة.

وينتظم هؤلاء الطلبة في (١٣٠٣) مدارس، منها: (٣٥٧) مدرسة للصفوف (٤-١)، و(١٠٨) مدرسة للصفوف (١٠-٥)، و(١٤١) مدرسة للصفوف (١٢-٩)، و(١٨) مدرسة للصفوف (١١-١٢)، و(٦٧٩) مدرسة من المدارس المستمرة، فيما بلغ إجمالي عدد المدارس التي تعمل في الفترة المسائية (١٣٥) مدرسة. ووصل إجمالي عدد أعضاء الهيئات



التعليمية في المدارس الحكومية للعام الدراسي الحالي (٦٦٣٨٦) معلمًا ومعلمة، منهم (٢٠٧٨٨) معلمًا، و(٤٥٥٩٨) معلمة، و(١١٢٨٧) إداريًا وفنيًا، منهم: (٤٤٥٧) إداريًا وفنيًا من الذكور، و(٦٨٣٠) إدارية وفنية من الإناث، بينما بلغ عدد المعلمين في مدارس التربية الخاصة (٢٣٢) معلمًا ومعلمة، وبلغ إجمالي أعداد الإداريين في مدارس التربية الخاصة (٦٢) إداريًا وإدارية.

الخطة الدراسية

من جانبه، أشار سعادة الأستاذ الدكتور عبدالله بن خميس أمبوسعيد وكيل وزارة التربية والتعليم للتعليم، في كلمته بمناسبة العام الدراسي الجديد، إلى أن الخطة الدراسية لم تشهد تغييرًا في الصفوف (٤-١)، أما الصفان (٦-٥)، فقد تم تصنيف المواد الدراسية إلى أساسية ومصاحبة، وتقليل عددها من (١١) إلى (١٠) مواد، مع رفع زمن تعلم اللغة الإنجليزية من (٥) إلى (٦) حصص أسبوعيًا، وتحديث مسمى مواد المهارات الفردية ومحتواها لتواكب التوجهات العالمية، كذلك تم إصدار (١٥) منهجًا جديدًا، منها أدلة المهارات الفردية للصفين (٦-٥)، ومنهج الدراسات الاجتماعية للصف السابع، ومنهج التربية الإسلامية للصف التاسع، ومنهج "العلم من حولي" للصف الثاني عشر، إضافة إلى منهج اللغة الصينية للصف الحادي عشر، واستكمال تطبيق السلاسل العالمية في مواد اللغة الإنجليزية، تقنية المعلومات، والعلوم البيئية، إضافة إلى إنتاج أكثر من (١٢٥) محتوى رقميًا وتحديث عشرات الكتب والدلائل.

وأوضح سعادته أن الوزارة أطلقت مشاريع مثل: مختبرات العلوم الافتراضية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتأثيث مختبرات العلوم، وفي مجال الإنشغال التربوي، يجري تنفيذ برامج تعريفية لـ ٤٠٠٠ معلم ومعلمة في تخصصات مختلفة، إضافة إلى ٣٩٩ منتدبًا لشغل وظائف الإشراف التربوي والإدارة المدرسية، إلى جانب خطة وطنية لتهيئة ١٠٠ مدرسة للمراجعة الخارجية من قبل الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، أما في مجال التربية الخاصة، فقد عملت الوزارة على تطوير نظام رقمي مخصص لتسجيل دراسي برامج تعليم الكبار في التعليم عن بُعد، كذلك ستطلق المرحلة الثانية من برنامج «ثروة ٤» للكشف عن الطلبة الموهوبين.

الخطوة الدراسية

التعليم المدرسي الخاص

وفي مجال التعليم المدرسي الخاص، أكد سعادته أنه سيتم تفعيل منصة عُمان للأعمال: لاستقبال طلبات إنشاء مدرسة خاصة وتقييمها، وتجديد ترخيص مدرسة خاصة، وتقوم الوزارة بمتابعة مشروع تشغيل ٢٠ مدرسة خاصة لعام ٢٠٢٥، كما تسعى الوزارة لتحسين التعليم المبكر عبر مشاريع ومبادرات نوعية، وسيشهد العام الجديد التوسع في تطبيق مسارات التعليم المهني والتقني في الصفين الحادي عشر والثاني عشر، وذلك بطرح تخصص جديد وهو تخصص «السفر والسياحة»، والذي سيُطبق في محافظتي ظفار والداخلية، بواقع ١٠٠ طالب في كل محافظة للذكور والإناث على حد سواء.

النقل الخارجي والتعيينات

فيما أكد سعادة ماجد بن سعيد البحري وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية أنه مراعاة للتوزيع الجغرافي للمدارس، وتحقيقًا للاستقرار الاجتماعي لأعضاء الهيئة التعليمية والوظائف المرتبطة بها، واستجابة لرغبة العديد من العاملين في سلك التدريس بتقريبهم إلى أماكن سكناهم في ظل الشواغر المتاحة نتيجة النمو في التشكيلات المدرسية، ووجود عدد من الوظائف المستحدثة والدرجات الناتجة عن حالات الاستقالة أو إنهاء الخدمة من جهة أخرى، فقد بلغت إجمالي طلبات النقل الخارجي من الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها المقدّمة لهذا العام من العُمانية وأزواجهم من الجنسيات الأخرى (٧٤٦٦) طالبًا، منها (٦٥٧٥) طلبًا للإناث بنسبة (٨٨)٪، و(٨٩١) طلبًا للذكور بنسبة (١٢)٪، حيث بلغ إجمالي عدد المنقولين (٢٤٦٩) من الذكور والإناث بنسبة (٣٣)٪ من إجمالي طلبات النقل لأعضاء الهيئة التدريسية البالغ عددها (٧٤٦٦) طالبًا، حيث بلغ عدد المنقولين من الذكور (٣٢٧) معلمًا بنسبة (١٤)٪ من إجمالي طلبات النقل للذكور البالغ عددها (٦٩٥)، وبلغ عدد المنقولات من الإناث (٢١٣٢) معلمة بنسبة (٨٦)٪ من إجمالي طلبات النقل للإناث البالغ عددها (٦٣٨١) طالبًا، كذلك قامت الوزارة باستكمال إجراءات تعيين (٣٤٠٨) معلمين، تم ترشيحهم للتعيين لهذا العام، منهم (٨٤٢) معلمًا بنسبة (٢٥)٪ تقريبًا، و(٢٥٦٦) معلمة بنسبة (٧٥)٪؛ لسد الاحتياج الفعلي من الهيئات التعليمية في مختلف التخصصات.

وأضاف أنه فيما يتعلق بمشاريع الأبنية المدرسية وأعمال الإضافات والصيانة والترميم، فإنه سيتم استلام (١٦) مبنى مدرسيًا ليتم تشغيلها خلال هذا العام، وتم البدء في تشييد (٢٠) مبنى مدرسيًا، بالإضافة إلى طرح (٤٤) مبنى مدرسيًا منها (٢٢) في مرحلة إسناد العمل للشركات، وتم الالتزام بالتكلفة الفعلية لإضافات جديدة لـ (٨٠) مدرسة، وبمبلغ إجمالي يبلغ (٢٠ مليون) ريال عماني، وتنفيذ الإضافات في (٦٢) مدرسة بمبلغ (١٥ مليون)، وتم تخصيص مبلغًا (٧ ملايين) للمدرسيات التعليمية؛ لترميم وصيانة عدد من مدارسها، وجرى تنفيذ تحسينات في بيئة التعلم المدرسي بمبلغ (٥ ملايين)، إضافة إلى تخصيص اعتماد إضافي يبلغ (٤,٨٠٠,٠٠٠) ريال عماني؛

70786 طالبًا وطالبة مُستجّدًا في الصف الأول

66386 معلمًا ومعلمة بالمدارس الحكومية.. و223 بمدارس التربية الخاصة

وكيل «التعليم»: تقليل عدد المواد الدراسية في الصفين الخامس والسادس وزيادة زمن تعلم «الإنجليزية»

إصدار 15 منهجًا جديدًا وإنتاج أكثر من 125 محتوى رقميًا

التوسع في تطبيق مسارات التعليم المهني والتقني في ظفار والداخلية

استكمال إجراءات تعيين 3408 معلمين ومعلمات

7 ملايين ريال لترميم وصيانة عدد من المدارس

لتشغيل (٨٠٠) وسيلة نقل مدرسية جديدة لنقل الطلبة.

وفي مجال تقنية المعلومات، أشار سعادته إلى أنه ضمن مسار المدارس الرقمية وتجهيز المدارس بالبنية الأساسية لتقنية المعلومات، فقد تم توفير (٦٠٠) مختبر متنقل ضمن المختبرات المتنقلة في مدارس الحلقة الأولى، وتم تركيب الشاشات التفاعلية على عدة مراحل: (١٦١٩) شاشة في المرحلة الأولى (و ١٧٥٣ شاشة في المرحلة الثانية)، و(٢١٢٣) شاشة في المرحلة الثالثة).

وأضاف سعادة وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون الإدارية والمالية أن الوزارة عملت على تطوير مجموعة من المشاريع من ضمن مسار التعليم الإلكتروني وأدواته، ويأتي منها: منظومة التعليم الإلكتروني، إذ سيتم تفعيل المنظومة بجميع مدارس السلطنة خلال الفصل الأول، وستكون مخرجات رقمنة المناهج كنبأ تفاعلية داخل المنظومة، بالإضافة إلى ذلك مشروع مختبرات العلوم الافتراضية والأطلس الرقمي، وجاري العمل على تطوير منظومة إدارة بيانات الطلبة ومنصة التقييم التربوي من ضمن المسار الثالث، لافتًا إلى أن الوزارة انتهجت في مشاريع التحول الرقمي نهج «المشاركة المجتمعية» في مختلف مراحل المشروع.

والتعليم ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، لتقديم نموذج متكامل للمجمعات المدرسية الحكومية والخاصة، ومع بدء تنفيذ أول مدرسة خاصة وإعداد نموذجين آخرين، تشكل اليوم ملامح تجربة جديدة من شأنها أن تعمم لاحقًا على مختلف محافظات سلطنة عُمان، بما يجعل المدرسة نواة أساسية للتنمية الحضرية الحديثة». ومع انطلاق العام الدراسي الجديد وعودة الطلبة إلى مقاعد الدراسة، تبرز مدينة السُّلطان هيثم كنموذج حضري متكامل يعزز تعريف التعليم في سلطنة عُمان، عبر مدارس ومجمعات تعليمية حديثة تُواكب تطلعات المستقبل وتضع الطالب في قلب التجربة التعليمية.

الحراري الطبيعي وتوفّر بيئةً صحيّةً جاذبةً للطلبة. وأكدت فاتن بنت حمود الحارثية مخططة مدن ومصممة معمارية في المكتب التنفيذي للمدن المستقبلية بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، أن مدينة السُّلطان هيثم تعمل على صياغة جيل جديد من البيئات التعليمية التي تتجاوز الشكل التقليدي للمبنى المدرسي، لتصبح جزءًا حيًّا من النسيج الحضري للمدينة، وروعي في تصميم المشروعات التعليمية على أن تكون المدارس فضاءات تشمل المعرفة والتفاعل المجتمعي، وتُجسّد التوجه الوطني نحو التعليم المستدام. وأضافت: «تنفذ هذه المشروعات التعليمية بالشراكة بين وزارة التربية



يضم كل مجمع ٣ مدارس بطاقة استيعابية تتجاوز ٢٣٠٠ طالب، جرى توزيعها بحيث لا تبعد أكثر من عشر دقائق عن الأحياء السكنية، وتوفر هذه المجمعات بيئات تعليمية نابضة بالحياة تضم الأنشطة الأكاديمية واللاصفية معًا، وتتوزع فيها الملاعب والمساحات الخضراء والمساح والمسابح والإبداعية. وُصّمت هذه المجمعات لتكون امتدادًا للمجتمع المحلي عبر مساحات مشتركة مثل المقاصف المدرسية والغرف متعددة الأغراض ومناطق الاستراحة، مع الاهتمام بجانب الاستدامة من خلال حدائق خضراء فوق الأسطح تُستخدم كمساحات تعليمية خارجية ومناطق ترفيهية، تسهم في العزل

مسقط- العُمانية

انطلقت الأعمال الإنشائية لتنفيذ أول مدرسة بمدينة السُّلطان هيثم في الحي بطاقة استيعابية تفوق ١٤٠٠ طالب، لتشكل علامة فارقة في المشهد التعليمي بالمدينة؛ حيث تضم المدرسة ٩٠ فصلًا دراسيًا، و٨ مختبرات علوم، و٦ فصول فنية وتقنية، إضافة إلى مرافق رياضية متكاملة، صُممت جميعها لتوفير بيئة تعليمية حديثة تُلبي الاحتياجات الأكاديمية والأنشطة الرياضية والفنية، وتفتح آفاقًا واسعة للابتكار والإبداع. وتضم مدينة السُّلطان هيثم منظومة تعليمية متكاملة؛ حيث تشمل المرحلة الأولى ٣ مجمعات تعليمية حديثة،



خالد بن حمد الروايي

الدخل الافتراضي.. بين نص القانون وصوت الواقع

لا خلاف على أن تنظيم الدعم ووضع معايير واضحة أمرٌ ضروري لضمان استدامة الموارد، لكن النجاح الحقيقي لأي منظومة حماية اجتماعية يُقاس بقدرتها على أن توازن بين الانضباط المالي والعدالة الإنسانية، فالقوانين العادلة لا تُقاس فقط بالميزانيات؛ بل بمدى قربها من قصص الناس، وحرصها على ألا تسقط أي أسرة من شبكة الأمان.

إن مراجعة هذه المعايير، لتكون أقرب إلى نبض الواقع وأبعد عن الحسابات الجامدة، لن تُعزّز فقط ثقة المجتمع بالمنظومة؛ بل ستجعلها أكثر قدرةً على تحقيق رسالتها النبيلة: أن تكون أمانًا حقيقيًا، لا يترك أحدًا خلفه.

وفي النهاية، يبقى السؤال الإنساني قبل أن يكون قانونيًا: أيُّهما أحقُّ بالدعم... الرقم في النصوص، أم القلب الذي يلهث خلف لقمة العيش؟ حين تقترب السياسة من الناس، وتسمع أبنهم قبل أن تعدّ أرقامهم، يتحوّل القانون من نصّ جامدٍ إلى أداة رحمة، ويصبح الدعم رسالةً طمأنينةً تصل إلى كل بيت، لتجعل الحماية الاجتماعية اسمًا على مسمّى. ولعلّ أجمل ما يمكن أن نصل إليه، هو أن تتحوّل الأرقام من قيودٍ تحدّ الاستحقاق، إلى جسورٍ تمتدّ نحو البيوت، حاملةً الدفء والكرامة لكل من طرق باب الأمل.

الورق، لكنها في حياة الناس أوزانٌ ثقيلة؛ فالأرملة أو المطلقة التي تتقاضى منفعةً قدرها (٨٠) ريالاً -أي أقل من الحد الأدنى المقرر للمنافع، البالغ (١١٥) ريالاً- لا تُستكمل منحتها للوصول إلى هذا الحد، لأن اللائحة تفترض لها دخلًا مكافئًا للقدرة على العمل بمقدار ٣٥ ريالاً، حتى وإن لم يدخل هذا المبلغ جيبها أبدًا. وبالمثل، قد يُحتسب دخل افتراضي لمن يملك أرضًا جرداء أو عقارًا غير مؤجر، فيُقلّص دعمه أو يُلغى.

تخيّل أسرةً بلا دخل فعلي، تعيش في منزل غير مكتمل الجدران، أو على قطعة أرض لا تدر شيئًا، أو تضم فردًا قادرًا على العمل لكنه يواجه بطالةً أو ظرفًا قاسيًا. على الورق، يُقال إنها مكنتية، لكن على الأرض قد يكون الفارق بين «افتراض» اللائحة وواقعهم اليومي هو الفارق بين طعام على المائدة أو ليلةٍ أخرى من القلق والجوع.

وهنا، تفرض الأسئلة نفسها: على أي أساس وُضعت هذه القيم الافتراضية؟ هل جاءت بعد دراساتٍ ميدانية دقيقة تأمس تفاصيل الحياة وتتوّع ظروف الأسر، أم أنها تقديراتٌ إدارية قد تُصيب أحيانًا وتغفل عن معاناة الكثيرين؟ وهل تراعي هذه الحسابات الفروق الفردية بين الناس، أم أنها أرقامٌ جامدة لا ترى إلا ما على الورق؟



**أيُّهما أحقّ
بالدعم... الرقم
في النصوص، أم
القلب الذي يلهث
خلف لقمة العيش؟**

كاملة. ففي المادة (٤٢) من قانون الحماية الاجتماعية، والمواد (٥٧) و(٥٨) و(٥٩) و(٦٠) من لائحته التنفيذية، يبرز مصطلحان يبدوان، للوهلة الأولى، محاسبيين بحتين: «الدخل الافتراضي من الأصول والعقارات»، و«الدخل المكافئ للقدرة على العمل».

قد تبدو هذه المفاهيم مجرد أرقام على

في حياة الناس، ليست كل الأرقام مجرد حسابات جامدة؛ فبعضها قادِرٌ على أن يفتح باب أمل، أو أن يغلق نافذة أمان. وبين سطور التشريع، قد تختبئ أرقامٌ تحمل أثرًا أكبر مما يبدو، فتغيّر مصير أسرةٍ كاملة، إمّا نحو الاستقرار أو نحو العوز. ومن بين هذه الأرقام، يطل مصطلح «الدخل الافتراضي» في قانون الحماية الاجتماعية، ليطرح أسئلة عن مدى توافق النصوص القانونية مع واقع البيوت.

منظومة الحماية الاجتماعية ليست مجرد قوانين تُحفظ في الأدراج، أو أرقام تُسجّل في جداول مالية، بل هي يدٌ تمتد لتنتشل من تعثر، وملأد آمن لمن ضاقت به سبيل الحياة. هي ترجمة صادقة لقيم التكافل التي تميّز هذا الوطن، وصوتٍ ينسجم مع أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي جعلت الإنسان محور التنمية، وجعلت العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أساسًا للمستقبل.

ومن خلال ما تقدّمه من منافع ودعم، استطاعت هذه المنظومة أن تُخفف عن كاهل الكثير من الأسر عبء المعيشة، وأن تمنح الأمل للفئات الأكثر هشاشة، في انسجام مع القيم الأصيلة التي يزخر بها المجتمع. خلف هذه الصورة المشرقة، تقف تفاصيل قانونية قد تغيّر مصير أسرة

الصين.. النموذج وخطوط التصدع



علي الرئيسي

اتخذت الصين خطوات مهمة نحو إصدار عملة رقمية مصدرة من البنك المركزي، والسؤال: كيف يمكن أن يؤثر صعود العملة الرقمية على خطة الصين لإراحة الدولار عن هيمنتها؛ بما يسمح لدول مثل الصين بتجاوز النظام المالي الحالي الذي يُهيمن عليه الدولار عند إجراء معاملات مع دول أخرى؟ قد يؤدي ذلك إلى مستقبل يمكن فيه لأي شخص إرسال الأموال إلى الخارج بأي عملة يختارها بلمسة زر، وسيؤدي هذا بالتأكيد إلى خفض تكلفة المعاملات وإضعاف هيمنة الدولار.

المسألة الأخرى التي تُثار حول النموذج الصيني هي التمويل السخي الذي تحصل عليه الصناعات الصينية، والذي تسبب في الهدر والفساد. وأدّى ذلك إلى نشوء صناعات تُنتج فيها عشرات الشركات المنافسة منتجات مُتشابهة تكافح لتحقيق الربح. ويؤدي ذلك إلى خفض الأسعار، كما تسبّب في تردد الشركات في توظيف موظفين جدد أو رفع الأجور؛ مما أفضى إلى انخفاض ثقة المستهلك وضعف النمو.

هذه المشاكل ليست تافهة، لكن من الخطأ الجسيم الاعتقاد بأنها كبيرة بما يكفي لعلقة الزخم التكنولوجي الصيني. لم تنجح سياسة بكين الصناعية لمجرد أن المخططين اختاروا القطاعات المناسبة ودعموها؛ بل نجحت لأن الدولة شدّدت البنية التحتية اللازمة لتصبح قوة تكنولوجية قوية ومتينة، كما أنشأت بيئة ابتكارية تركز على شبكات كهربائية ورقمية قوية، وأنشأت قوة عاملة ضخمة تتمتع بمعرفة تصنيعية متقدمة.

التفسير الشائع للنجاح التكنولوجي الصيني هو أن الحكومة المركزية استهدفت قطاعات متنوعة بالدعم، وقدمت مشات المليارات من الدولارات على شكل إعانات وإعفاءات ضريبية وقروض بفوائد منخفضة لتنشيط هذه القطاعات، وساعدت الشركات الصينية على سرقة أو نسخ التكنولوجيا من دول أخرى. لكن هذا الطرح يغفل الصورة الأكبر؛ إذ إن نجاح الصين لا يعود فقط إلى دعمها صناعات محددة، بل إنها استثمرت أيضًا في البنية التحتية العميقة، مثل الأنظمة المادية والخبرات البشرية، التي تُمكن الابتكار والإنتاج الفعّال، إضافةً إلى سكك الحديد والجسور والطرق الحديثة، وشبكة كهربائية تغطي عموم البلد.

أصبحت الصين الدولة الأولى في العالم التي يعتمد اقتصادها على الكهرباء، كما أنشأت شبكة إنترنت محلية ربطت بسرعة جميع السكان تقريبًا، مع حجب ما يمكن للناس رؤيته من الخارج. وبفضل الترويج المبكر والجريء للهواتف المحمولة، ساهمت الشركات الصينية في ريادة الإنترنت عبر الهاتف المحمول. وأصبحت منصات رائدة مثل «بايت دانس» و«علي بابا» و«تينسنت» من رواد الابتكار العالمي، وأصبحت هواوي الشركة الرائدة عالميًا في إنتاج معدات الجيل الخامس.

تتمتع الصين أيضًا برجال أعمال مُميّزين؛ فالبلد زاخر برجال أعمال متفانين، بعضهم جريئون، وبعضهم مغامرون إلى حد الثور في محاولة إحداث تغييرات جوهرية في قطاعات مختلفة. وهذا ما يمكن ملاحظته في قطاع السيارات الكهربائية، على سبيل المثال لا الحصر.

ما يُميّز المجتمع الصيني أنه مجتمع غير مُتدين، رغم انتشار كل الديانات في الصين؛ فهناك البوذيون، والمسيحيون، والمسلمون. غير أن الدين ليس عاملاً مهمًا في الثقافة والمجتمع الصيني. إن الذي يجمع الصينيين هو الثقافة الصينية. كان الإمبراطور شخصًا مقدسًا لدى الصينيين، لذلك لا يخضع الإمبراطور لل نقد، وإنما تُنقذ السياسات. إن التاريخ الحضاري الطويل للصين وثقافتها المميزة هو العامل الذي يميز الصينيين. حتى اللغة لا تجمعهم، فهناك لغات متعددة في الصين؛ فأهل الشمال لغتهم تختلف عن لغة أهل الجنوب.

ما هي خطوط التصدع (Fault Lines) في الاقتصاد الصيني؟ هناك شبه إجماع، سواء تم قياسه من حيث الاتساع أو العمق، على أن النظام المالي الصيني لا يزال متخلّفًا؛ فهو يعتمد شبه كليّ على البنوك. الائتمان المصرفي هو المصدر الأساس للتنمو في الصين؛ إذ بلغ في عام ٢٠١٩ حوالي ٢١٦٥ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في الولايات المتحدة -على سبيل المقارنة- يشكّل الائتمان المصرفي حوالي ٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الاقتصادات المتقدمة، فإن أسواق المال -مثل الأسهم والسندات- تؤدي دورًا أكبر في تمويل النمو والابتكار؛ ففي الولايات المتحدة، تبلغ نسبة سوق الأسهم (مقاسة بالقيمة السوقية للأسهم المصدرة) حوالي ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، بينما تبلغ نسبة سوق السندات حوالي ٢٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما في الصين، فإن سوق الأسهم تُشكّل ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وسوق السندات ارتفعت من ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٣٪ في عام ٢٠٢٠. ويرجع ذلك أساسًا إلى هيمنة الحكومة الصينية على سياسات البنك المركزي (بنك الشعب الصيني). ولا يزال البعض يذكر أن النظام المالي في الصين يُعاني مما يُسمّى بالكتل المالي (Financial Repression)، ولا تزال الصين تُحدّد أسعار الفائدة على الودائع والقروض. كما تُحدّد أسعار صرف الرمينبي (اليوان)، رغم أنها أدخلت كثيرًا من المرونة على هذه السياسات. وترى الصين أن هذه السياسات قد حصّنت النظام المالي والمصرفي من الانهيارات والأزمات التي عصفت بالنظام المالي العالمي في عام ٢٠٠٨، وكذلك من الأزمة التي حلّت بالودول الآسيوية بعد أن قامت بتحرير سوق رأس المال في عام ١٩٩٧.

يُعلّمنا تاريخ الاقتصاد السياسي أن أي دولة لكي تتحول إلى دولة عظمى، لا بد أن تكون عملتها هي السائدة في المعاملات التجارية والمالية. وهذا ما حصل فعلاً مع بريطانيا حينما كانت الشمس لا تغرب عن إمبراطوريتها، وكذلك مع الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم أن الصين في السنوات الأخيرة عقدت الكثير من الاتفاقيات لتسوية معاملاتها التجارية بعملتها الوطنية، إلا أن الرمينبي لا يزال لم يصل إلى مستوى يمكنه من الحلول محل الدولار الأمريكي كعملة أساسية لتسوية المعاملات التجارية أو المالية أو كعملة احتياط. ويذكر بعض المراقبين أن المسؤولين الصينيين يتجنبون عمدًا تحويل عملتهم إلى عملة احتياطية عالمية، كما أن ضخامة أسواق المال وأسواق العملات تجعل من الصعب أن تتحول العملة الصينية إلى عملة تسويات واحتياط في القريب العاجل.

عُمان الرقمية.. مستقبل يُصنع الآن



د. ذياب بن سالم العبري

الأعمال؛ فالمستقبل لن يُبنى إلا بطاقة شبابتنا وابتكارات الشركات الناشئة التي تقدم حلولًا جديدة وتفتح آفاقًا اقتصادية متنوعة. هؤلاء هم وقود التحول الحقيقي. لقد وضعت السلطنة هدفًا طموحًا يتمثل في رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى ١٠٪ من الناتج المحلي بحلول ٢٠٤٠، أي خمسة أضعاف ما كانت عليه في ٢٠٢٠. هدف كبير، لكنه واقعي إذا تصافرت السياسات المبرنة مع روح الشباب والإصرار المؤسسي.

في النهاية، «عُمان كومكس ٢٠٢٥» ليس مجرد معرض يُقام كل عام؛ بل رسالة واضحة أن السلطنة ماضية لتكون لاعبًا فاعلاً في الاقتصاد الرقمي العالمي. المستقبل الذي نطمح إليه لن يُنتظر أن يأتي؛ بل يجب أن نصنعه الآن، بعقلية مرنة، وبشراكة مجتمعية، وبقناعة أن القيمة تسبق الأداة. إنها دعوة لكل مواطن أن يكون جزءًا من هذا التحول من أجل عُمان أكثر إشراقًا.

**التحول الرقمي
يبدأ من العقلية
قبل التقنية. فلا
فائدة من أحدث
الأنظمة إذا
ظلت تُدار بعقلية
تقليدية**

كما إن التحول الرقمي ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية وحدها؛ بل هو أيضًا مجال رحب للشباب ورواد

التجارب العالمية تعطينا دروسًا بليغة: إستونيا بنت حكومة رقمية متكاملة، وسنغافورة قادت اقتصادًا ذكيًا، وكوريا الجنوبية صنعت نهضة صناعية بالذكاء الاصطناعي. لكن عُمان ليست مطالبة بتقليد هذه النماذج؛ بل برسم طريقها الخاص الذي يستند إلى واقعها واحتياجاتها.

المقياس الحقيقي لأي مشروع رقمي هو أثره على المواطن. هل أصبحت الخدمات أسرع وأسهل؟ هل انخفضت التكاليف على الدولة والمجتمع؟ هل ارتفعت إنتاجية القطاعات الحيوية؟ هذه هي الأسئلة التي تحدد قيمة التحول.

ولتحقيق ذلك، لا بُد من مغادرة الأساليب البيروقراطية الثقيلة، والانتقال إلى منهجيات رشيدة في إدارة المشاريع، تقوم على الإنجاز المرحلي، والتجريب المستمر، واتخاذ القرار وفق البيانات. بهذا النهج يمكننا أن نسرّع النتائج ونضمن أن يلمس المواطن ثمار التحول في حياته اليومية.

مع اقتراب انطلاق معرض كومكس العالمي للتكنولوجيا في مسقط (٨- ١١ سبتمبر ٢٠٢٥) مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، تزداد الحاجة للتأمل في مسار التحول الرقمي بالسلطنة: هل هو مجرد عرض للتقنيات، أم أنه طريق استراتيجي لتسهيل حياة المواطن وبناء اقتصاد معرفي يليق بعُمان ٢٠٤٠؟ نحن اليوم على موعد مع محطة وطنية مهمة: إذ إن كومكس ٢٠٢٥ لم يعد مجرد معرض للتقنيات؛ بل مناسبة تؤكد أن التحول الرقمي في عُمان ليس خيارًا تجميليًا؛ بل مسارًا استراتيجيًا لبناء اقتصاد متين قائم على المعرفة.

التحول الرقمي يبدأ من العقلية قبل التقنية. فلا فائدة من أحدث الأنظمة إذا ظلت تُدار بعقلية تقليدية. المطلوب اليوم عقلية مرنة، سريعة التعلم، قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، وتؤمن أن الرقمنة وسيلة لرفع جودة حياة المواطن، لا مجرد شعار.

عُمان.. الإنسان والطموح



د. إبراهيم بن سالم السيابي

نسبيًا، ما يوفر أساسًا متينًا للتنمية الاقتصادية. وقد أظهرت تقارير عالمية أن الحياة في عُمان من بين الأفضل عالميًا، ما يعكس استقرار المجتمع وجودة الحياة التي يتمتع بها المواطن والمقيم على حد سواء.

غير أن الاعتزاز بهذه القيم وحده لا يكفي لصناعة المستقبل، فالأخلاق والاستقرار مهمات تميزت، لا تُنشئ اقتصادًا متينًا أو تخلق فرص عمل للشباب، وهنا يبرز التحدي الحقيقي: كيف نحوّل هذه الخصائص إلى قوة عملية تدعم التنمية وتفتح آفاقًا جديدة للأجيال القادمة؟ لقد مضت عقود طويلة اعتمدنا فيها على

لكل وطن ما يميّزه من قيم ومقومات، وما يمنحه هويته الخاصة بين الأمم. وعُمان بلد اجتمعت فيه عناصر متفردة قل أن تجتمع في غيرها: قيم التسامح والتعايش التي أصبحت راسخة لشعبها، نعمة الأمن والاستقرار التي حمت مسيرتها التنموية، الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي جعلها عبر التاريخ جسرًا يصل الشرق بالغرب، إضافة إلى تاريخ عريق يزخر بالإنجازات البحرية والتجارية والسياسية، وطبيعة إنسان عُمان عري أصيل، عرف بالصدق والوفاء وحب الخير.

إلى جانب هذه المقومات، تتميز السلطنة بموارد طبيعية غنية وبنية تحتية متقدمة

التحديات إلى فرص، والطموحات إلى إنجازات. ختامًا. حب الوطن الصادق لا يُقاس بكثرة الإشادة أو بحجم العبارات، وإنما بقدرتنا على مواجهة الواقع وبناء اقتصاد قوي وضامن مستقبل كريم للأبناء. وعُمان، بما تملكه من استقرار سياسي، وقيم راسخة في التسامح والاعتدال، وهوية أصيلة، وموارد طبيعية وموقع استراتيجي، مؤهلة إذا أرادت أن تكون نموذجًا متفردًا في الجمع بين الأصالة والتنمية، وبين الروح والعمل، وبين الإنسان والطموح، ففي عُمان يلتقي الإنسان بقيمته مع الطموح بأفائه، لتبقى وطنًا يجمع بين الهوية والإنجاز، وبين الحاضر والمستقبل.

والهوية الأصيلة أساسًا يوجّه التنمية، لكنها تتحول في الوقت نفسه إلى أدوات عملية تعزز جاذبية الاقتصاد. فالتسامح يصبح بيئة للاستثمار، والاعتدال يمنح الاستقرار الاجتماعي، والهوية الوطنية توفر الثقة والاعتزاز الذي يدفع نحو الإنجاز. وبالمثل، على الإعلام أن يكون متوازنًا، مواكبًا للعصر، ينقل الواقع موضوعية، بعيدًا عن المديح المفرط لكل ما تحقق، بحيث يساهم في توعية المجتمع وتحفيزه على العمل الجاد وتحويل الطموح إلى إنجاز ملموس.

مسؤولية المرحلة المقبلة لا تقف عند حدود الاعتزاز بما لدينا، بل تتطلب مضاعفة الجهد والعمل الجاد، وتحويل

فرصة لتكون مركزًا إقليميًا رائدًا في اللوجستيات والنقل البحري، وهو قطاع قادر على خلق فرص عمل وتنويع مصادر الدخل. كما إن السياحة، بما تحملها البلاد من طبيعة متنوعة وثقافة وتاريخ عريق، يمكن أن تكون رافدًا أساسيًا إذا أحسن التخطيط لها وربطها بالأسواق العالمية. إلى جانب ذلك، يمثل الاستثمار في الاقتصاد المعرفي والابتكار وريادة الأعمال مسارًا رئيسيًا لبناء اقتصاد مستدام.

إن المطلوب اليوم هو تحقيق توازن دقيق بين ما نملك من رصيد حضاري وإنساني وما نحتاجه من نمو اقتصادي، فالتوازن يعني أن تبقى القيم الأخلاقية

مصدر واحد للدخل، مما جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق. واليوم، وفق رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، بات من الضروري تطوير سياسات التعليم وربطها بالمتطلبات الحديثة، بحيث تُهيئ الأجيال القادمة للانخراط في سوق العمل بمهارات متقدمة، خصوصًا في قطاع الصناعة الذي يعد أحد ركائز التنويع الاقتصادي. إلى جانب ذلك، يجب توظيف قيم التسامح والاعتدال والوسطية والهوية العُمانية الأصيلة لبناء مجتمع جاذب للاستثمار والمبادرات الاقتصادية، ويطمئن إليه المستثمر والزائر على حد سواء.

الموقع الجغرافي الاستراتيجي يمنح عُمان

مروان بن تركي آل سعيد..

إنجازات ترتقي بظفار نحو الغلا

حسين الراوي

ملف المُسرَّحين.. دعوة

لتحرك عاجل وحلول واقعية

عباس المسكري

التنمُّر على الأطفال

في المدرسة

حمود بن سيف السلمياني

تايلند.. معشوقة الزائر

ودروس اقتصادية عظيمة

ناصر الهادي

https://alroya.om/category/3 لقرءاءة جميع المقالات زوروا:

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

المؤثرون وعودة نظرية الرصاصة الإعلامية!

د. محمد بن عوض المشينخي **

صناعة المحتوى المُبهر والجذاب في عالم الإنترنت أصبحت من أهم المهن في الألفية الجديدة؛ فالعناوين المميزة في عالم اليوم، الذي يزخر بمنافسة غير مسبوقة من المشاهير الذين اختاروا حرفة إعداد الرسائل الإعلامية الناجحة وتسويقها عبر الشبكات لملايين البشر في هذا الكوكب، الذي تحوّل إلى غرفة صغيرة.

وبالفعل جعل ذلك من جماهير الشبكات ضحايا مفترضين لهذه التكنولوجيا المُزعجة، التي تحمل في طياتها الكثير من الأضرار والقليل من الفائدة، فكم هو صعب على الإنسان في هذا العصر أن يعيش حياة تسودها السكينة والقناعة والتوازن والتكثّف مع محيطه بسلام واطمئنان، وذلك بسبب ما يتعرّض له من خداع وتضليل من يُطلق عليهم «المؤثرون» في وسائل التواصل الاجتماعي، تلك المنصات التي تُطارد جمهورها من الصباح الباكر حتى اللحظة التي يأوي فيها إلى فراشه. من المؤسف حقًا أن الكماليات كالسيارات والأزياء والعطور والسلع الاستهلاكية وأدوات التجميل هي الأكثر رواجًا على المنصات الرقمية؛ إذ يصبح المواطن أفراد أسرته تحت ضغوط كثيرة لتلبية ما يُعرض على شاشات الهواتف الذكية والقنوات التلفزيونية، على الرغم من عدم تَمكّن المستهلك من شراء المنتجات لقلة دخله، مما يترتب على ذلك الإحباط والشعور بالظلم. الأهم هنا لدى هؤلاء هو الترويج الخادع للعلامات التجارية ومحاولة إخفاء عيوب تلك البضائع وإبراز الجوانب الإيجابية فقط.

منها أن تلتزم بالجودة ومراعاة مصالح المواطن. وبالفعل وصلت بعض تلك الوسوم إلى الترنز العالمي على منصة «إكس».

والسؤال المطروح الآن: إلى أي مدى يمكن أن يصل بنا تأثير المشاهير؟ أكدت الحقائق التي تم رصدها قدرة ما يُعرف بالمؤثرين أو المشاهير على كسب أعداد كبيرة من المتابعين، والذين قد يتخطى بعضهم المليون متابع، وخاصة على منصتي يوتيوب وإنستغرام. وعلى الرغم من ذلك، لا نجد إلا القليل من هؤلاء الأشخاص له تأثير اجتماعي أو توعوي؛ بل فقط البحث الدائم عن العروض الإعلانية وجني الأرباح، بعيدًا كل البعد عن الموضوعية.

هناك من يعتقد أن نظرية الرصاصة الإعلامية، التي ظهرت في مطلع القرن العشرين خلال الكساد الاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى، تعود من جديد إلى الساحة الإعلامية، وعلى وجه الخصوص شبكات التواصل الاجتماعي. فبعد غياب دام بضعة عقود، تقوم هذه النظرية على القوة المطلقة للرسائل الإعلامية التي تُشبه الرصاص، في سرعة انتقال الأفكار من المُرسِل إلى الجمهور المُستهدف، والسيطرة على الأخير والتأثير فيه.

صُنِعَ المحتوى الرقمي، الذين بمجرد نشر رسائلهم الإعلامية، نجد الإعجابات قد انهالت عليهم، وتوالى عمليات إعادة النشر والتفاعل مع المحتوى المُقدّم على نطاق واسع، والأهم من ذلك كله ما نشاهده من تهافت المستهلكين على السلع والبضائع والخدمات المعروضة في شبكات التواصل الاجتماعي. وفي الختام.. يجب التأكيد هنا على أن ليس كل من فتح كاميرا هاتفه في العالم الافتراضي أو دَوّن بعض السطور التي تفتقد للمعنى هو مؤثّر؛ بل هناك من المُهرّجين الكثير، الذين قادهم حظهم السيئ إلى الفشل والخروج من هذا العالم الافتراضي الجديد، الذي يعج بجيوش من المشاهير والنجوم الناجحين في العمل على المكشوف، ولذا يُمكن اكتشاف الأخطاء على الهواء مباشرة. إن عملية صناعة المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي مرتبطة بعدة عوامل أساسية يجب حضورها، وقبل ذلك الإعداد لها من خلال منظومة متسلسلة وواضحة المعالم، وهذا ما سوف يتمحور حوله المقال المقبل بعون الله.

**** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الدولة في المستقبل، ومُتسلِّحًا بالعلوم والمعارف المتعددة، التي تضمن لعمان الازدهار والرخاء. ورغم كل الجهود المبذولة للنهوض بالتعليم والتي لا يغفلها أحد، إلا أن مواصلة تطوير التعليم وفقًا للمُستجدات من حولنا- وفي مقدمتها التطورات التقنية المُسارعة- تظل أمرًا بالغ الأهمية، وضرورة لا غنى عنها؛ حيث إن الأخذ بأسباب التقدم يضعنا

في مواجهة تحدّيات المستقبل، ومُتسلِّحًا بالعلوم والمعارف المتعددة، التي تضمن لعمان الازدهار والرخاء. ورغم كل الجهود المبذولة للنهوض بالتعليم والتي لا يغفلها أحد، إلا أن مواصلة تطوير التعليم وفقًا للمُستجدات من حولنا- وفي مقدمتها التطورات التقنية المُسارعة- تظل أمرًا بالغ الأهمية، وضرورة لا غنى عنها؛ حيث إن الأخذ بأسباب التقدم يضعنا

الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم من أجل توفير بيئة تعليمية تُحقّق الأهداف المرجوة، تماشياً مع مُستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠»، ولا شك أن الوزارة من جانبها تُمارس دورها المنوط بها، لكن تظل الآمال عريضة في بناء منظومة تعليمية وتربوية متكاملة، تتكاتف فيها جهود المدرسة والمعلّم وأولياء الأمور، من أجل تنشئة جيل قادر على قيادة مؤسسات

ينتظم اليوم أبنائنا في مختلف الصفوف الدراسية بمدارسهم التي استعدت جيّدًا لاستقبالهم، في حُلة تليق ببداية عام دراسي مُفعّم بالعلم، والجميع يتطلع لتحقيق الإنجاز، ومواصلة المسير نحو مستقبل أكثر إشراقًا لعمان. ومع بدء العام الجديد، تزايد التطلعات وتعاظم الرغبات في أن يكون عام رخاء ونجاح ومُثْمِر لكل أبنائنا، لا سيما في ظل

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

«وطارن الفلوس»!

خلفان الطوقي

فريسة جديدة لما يقومون به من نصب واحتيال. صحيحٌ وكما يُقال: «إن القانون لا يحمي المغفلين»، إلا أن طرق النصب والاحتيال في تطور وتزايد، ولا بُد من مجابهة سريعة ومُحكّمة. والطرق الوقائية تُقلّل من أي صدمات اجتماعية أو اقتصادية، فمن المهم أن تبقى هذه الملايين من الريالات في دورتها داخل البلد، بدلًا من أن تختفي خارج البلاد وتكون هبةً منثورًا، فيخسر الاقتصاد المحلي من ناحية، ويزيد عدد الضحايا من ناحية أخرى، وبذلك تكون المشكلة مُركّبة، وتمتد لأطراف وسلسلة لا تتوقف.

ما يُسمى بالتسويق الهرمي أو الشبكي قديم في العالم، وظهر في عُمان منذ الثمانينيات، وسوف يستمر هذا النوع من النصب بجيّل مبتكرة، وهو ما يُسمى بنموذج بونزي (Ponzi scheme) (المهاجر الإيطالي الشهير صاحب أكبر عملية احتيال في الولايات المتحدة عام ١٩٢٠). وتبقى النتيجة الوحيدة

انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى مدى أسبوعين، حادثة إحدى الشركات التي استطاعت الإقناع بالآلاف من المواطنين والمقيمين في شبكاها، من خلال إيهامهم بالاشتراك بمبلغ معين في برنامجها، ومن ثم جذب مزيد من الزبائن، وكلما زاد عدد الزبائن الذين تُقتنعهم، زادت أرباحك. وكلما اشتريت من عدد من المحال الإلكتروني، زاد عدد نقاطك، وهذه النقاط تتحول إلى مبلغ مالي، في محاولة لتفادي مسمّي التسويق الهرمي أو الشبكي الممنوع دوليًا ومحليًا.

يتفنن مثل هؤلاء النصابين في شرعته ما يقومون به بجيّل وأساليب للتهرّب من إدانتهم قانونيًا، ويدخلون على ضحاياهم من خلال الصحة تارة، أو التحول الرقمي، أو الدين، أو التطوير الذاتي والمؤتمرات، أو السريع، أو المباركة الحكومية، أو الجمع بين هذه الجيّل والأكاذيب. وما أكثر من يسيّل لعبايم، وتُدغدغ مشاعرهم تلك المنظمات المحترفة في السرقة والاحتيال، فيكونون

ضياح وقته وجهده، فيصمت بدلًا من الإبلاغ. الابتكار في التوعية: معروف أن عمليات النصب والسرقة في تطور مستمر، لذلك لا بُد أن تكون الحملات التوعوية المُجابهة لها حملات عصرية ومبتكرة ومقنعة لقلوب وعقول الفئات المستهدفة، وخاصة الشباب المقبل على الحياة قليلي الخبرة والمعرفة الاستثمارية، وينبغي أن تكون هذه الحملات التوعية جماعية من كافة الجهات الحكومية المختصة، بحيث تكون مليئة بالأفكار المبتكرة، إضافة إلى توزيع المسؤوليات الإدارية والمالية والتنظيمية والترويجية فيما بينها، وضمان استدامة وحوكمة هذه الحملات.

وأخيرًا. إن العمل المؤسسي المتكامل سوف يحقق نتائج عديدة وفعّالة، وأهم هذه النتائج أنه سوف يُقلّل من الجملة المحلية التي تتردد بعد كل حادثة مشابهة: «وطارن الفلوس»، إلى شيء أجدي وأثقف وهو: «وبقن الإبلاغ عنها». بسبب عدم وجود مرجعية موحدة لتقديم البلاغات. فيتخوف المبلّغ من

الحتمية سرقة أموال الضحايا وهجرتها خارج عُمان. ولا يمكن لوم جهة حكومية واحدة في حال استطاع هؤلاء المجرمون تهريب هذه الأموال إلى خارج عُمان، أو تأخّر اكتشاف ما يقومون به من الأعيب خارجة عن القانون. لذلك لا بُد من أن تكون المعالجات الوقائية متكاملة ومبكرة، ويمكن اقتراح عدد من

المعالجات؛ أهمها: تأسيس فريق وطني للتدخّل المبكر؛ وقد اقترحنا ذلك في مقالة سابقة بعنوان “فريق التدخّل المبكر”، وسبق أن قدّمنا شرحًا كاملًا حول أهمية هذا الفريق وآلية عمله، وكيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات الحكومية المختصة.

التفاعل المجتمعي: إيجاد آلية سهلة ومباشرة، مكفولة بالحماية والسرية، للتبليغ من أفراد المجتمع عن الأعمال المشبوهة لجهة بعينها. فكم من شبهات يعرفها المجتمع وتهمل في الإبلاغ عنها. بسبب عدم وجود مرجعية موحدة لتقديم البلاغات. فيتخوف المبلّغ من

الشائعات.. بين الدوافع المرضية والأثر الاجتماعي

د. محمد بن خلفان العاصمي

الكثير ممن يعيشون فراغًا داخليًا ويعانون من مشكلات نفسية وسلوكية غير ظاهرة إلى التنفيس عن هذه المشاعر من خلال نشر شائعات تلفت الانتباه وتساعدهم على إيجاد قيمة ومعنى لذواتهم. إن الانخماس بشكل مبالغ فيه، والعيش داخل عالم وسائل التواصل الاجتماعي، له سلبيات كثيرة. والإدمان الذي يُصاب به عديد من الناس يعود سببه إلى بعض الاضطرابات النفسية المرتبطة بالشخصية؛ الأمر الذي يؤثر على مستوى الصحة النفسية لديهم؛ مما ينعكس على سلوكيّهم بشكل عام. فالميل إلى القيام بسلوكيات خاطئة مثل الكذب والافتراء والتزييف والمبالغة والتحريف، دون إدراك ووعي بنتائج هذه السلوكيات والآثار المترتبة عنها والتبعات التي قد يواجهاها الفرد والمجتمع، هو نتيجة لمعاناة نفسية. وهناك علاقة وثيقة بين الشائعات والاضطرابات النفسية، سواء من جانب مَن يخلق أو ينشر الشائعة، أو من جانب مَن يتأثر بها.

يمكن توضيح هذه العلاقة من عدة زوايا؛ حيث إن بعض الأشخاص الذين يُعانون من القلق المفرط أو عدم الثقة بالنفس قد يميلون إلى نشر الشائعات لإشباع حاجتهم للشعور بالاهتمام أو التحكم في الآخرين. أما أولئك الذين يعانون من الترجسية أو العداء

من عالمي النفس «ألبرت» و«بوستمان» في نظريتهما حول أسباب لجوء الفرد والمجتمع إلى الشائعات -والمعروفة بنظرية الغموض والقلق أن الشائعة تنتشر عندما يجتمع كل من الغموض (عدم وضوح المعلومة) والأهمية (أهمية الموضوع للناس)؛ أي كلما كان الموضوع مهمًا وغامضًا، زاد احتمال انتشار الشائعة. ويرى المؤرخ الفرنسي جوستاف لوبون أن الشائعات تنتشر بالعدوى بين الناس مثل الفيرس، وذلك بسبب التأثير العاطفي المتبادل بينهم والرغبة في الانتماء للجماعة. أما نظرية التحريف الثلاثي فقد أعطت وصفًا لكيفية تغيّر الشائعة عند تناقلها، وذلك من خلال ثلاث عمليات: أولًا: تبسيط الخبر وحذف بعض التفاصيل. ثانيًا: التركيز على إبراز شيء معيّن وتضخيمه. ثالثًا: التكيّف بحيث تتوافق الرواية مع ميول وثقافة الشخص الناقل. أما نظرية الاستخدام والإشاعات، ف يرى روادها أن الناس يتداولون الشائعات لأنهم يجدون فيها إشباعًا لحب الفضول، ووسيلة للتنفيس عن القلق، وأداة للتسلية والتواصل الاجتماعي. وهذا هو التفسير الأنسب والأغلب على الحالات التي نشاهدها يوميًا في وسائل التواصل الاجتماعي بشتى أنواعها؛ حيث إن رغبة الناس في الحصول على أكبر قدر من الاهتمام والمتابعة والإعجابات تدفع

كنثٌ قد تحدثتُ في مقالتي الماضي عن النقد السلبي وأثره على المجتمع، ودور وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك، كما تحدثتُ عن النظريات التي تدفع الناس إلى التفكير السلبي وممارسة النقد السلبي بشكل مستمر، وأشرّت إلى الأثر الذي يتركه هذا السلوك على الفرد والمجتمع، والدور الذي يجب أن تمارسه المؤسسات الاجتماعية للحد من هذه الظواهر التي باتت تغزو المجتمعات العربية خصوصًا بشكل كبير، إلى الدرجة التي أصبحت معها الشعوب العربية غير مؤمنة بفكرة التطور والنمو والقدرة على اللحاق بركب العالم المتقدم. وخلال الأيام الماضية طفا على الساحة سلوكٌ لا يقل خطورةً عن النقد السلبي، وهو نشر الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا سلوك خطير جدًا؛ بل إنه ناقوس خطر يجب ألا يُترك ليمر مرور الكرام. فهذا السلوك يحتاج إلى التحليل النفسي والسلوكي الدقيق، لمعرفة الدوافع والأسباب وراءه، ومحاولة الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تدفع البعض إلى انتهاجه. ولا بُد من احتواء هذا السلوك حتى لا يتحول إلى ظاهرة اجتماعية تصف بقيم المجتمع ومبادئه، وتؤثر على منظومة المجتمع الأخلاقية، التي إن أصابها خللٌ ما، فإن أثره يمتد إلى نواح أخرى مثل الأمن والاستقرار والثقة والمصادقية. يرى كل

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير

حاتم بن حمد الطائي

التحرير

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٤٠-٢٤٦٥٢٤٤٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد

محول: ٢٠٢, ٢٠٤, ٢٠٥

businessdesk@alroya.info

المحليات

محول: ٢٠٧, ٢٠٨

localdesk@alroya.info

الرياضة

محول: ٢١٤, ٢١٥

sportdesk@alroya.info

الإعلانات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-٢٤٦٥٢٤٤٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ads@alroya.info

الاشتراكات

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢-٢٤٦٥٢٤٠٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع

هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣-٢٤٦٥٢٤٠٤ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة

وزارة الإعلام

«جهاز الاستثمار» يواصل بناء شراكة إستراتيجية في عدة قطاعات حيوية

عُمان توسّع الاستثمارات الخارجية باتفاقيات نوعية مع بوركينا فاسو في قطاعات الطاقة والزراعة والتعدين

الرؤية- سارة العبرية

استمرارًا لتوسيع حضوره العالمي، وتنويعًا لاستثماراته الخارجية بما يعزّز الشراكات الإستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة ويحقق العوائد المُستدامة لسلطنة عُمان؛ وقّع جهاز الاستثمار العُماني وعدد من شركاته التابعة ٣ اتفاقيات تعاون استثماري مع جهات نظيرة في دولة بوركينا فاسو تدعم فرص التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين؛ وذلك على هامش الزيارة التي يقوم بها معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي لبوركينا فاسو.

وتهدف الاتفاقيات إلى بناء شراكة إستراتيجية في عدة قطاعات حيوية تشمل الطاقة والتعدين والاستثمار المالي والأمن الغذائي؛ بما يدعم أهداف التنويع القطاعي لاستثمارات الجهاز، ويؤكد سمعته كشريك موثوق في الإنكانات الاستثمارية مع الأطراف الخارجية، ويُرسّخ

حضور الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني في الأسواق الخارجية، ويفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري مع الدول الأفريقية، ويسهم في دعم الأمن



الاستثمار العُماني مع حكومة بوركينا فاسو في بناء شراكة استثمارية شاملة في عدة مجالات تشمل الطاقة، والمعادن، والزراعة؛ وذلك بهدف استكشاف

والازدهار، وقد حمل فخامته معاليه تحياته إلى جلالة السلطان المعظم، مشيدًا بعمق العلاقات الثنائية بين البلدين، ومؤكّدًا أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ويُعد جهاز الاستثمار العُماني الذراع الاستثماري لحكومة سلطنة عُمان. وهو مكلف بإدارة واستثمار وتنمية أصول السلطنة محليًا ودوليًا، وتتسم محافظه بالتنوع الجغرافي، حيث تنوزع استثماراته في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم، وتغطي قطاعات متنوعة منها قطاعات الغذاء، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمات العامة، والمالية والاستثمار، والأمن الغذائي، والسياحة، والتعدين، والصناعة، والطيران. ويؤدّي الجهاز دورًا محوريًا في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة لسلطنة عُمان، وتحقيق رؤية السلطنة في أن تكون وجهة جاذبة للاستثمار.

211.3 مليون ريال صادرات ومبيعات محلية مؤمن عليها لدى «كريدت عُمان»

واصل غمّوه بنسبة وصلت إلى ١٩ بالمائة وبقية إجمالية سجلت ٦٢ مليوناً و٧٦٧ ألف ريال عُمان، فيما شهد قطاع البتروكيماويات والبلاستيك انخفاضاً في إجمالي قيمة المبيعات المؤمّنة للصادرات العُمانية والمبيعات المحلية بقيمة بلغت ٢٣ مليوناً و٩١٤ ألف ريال عُمان مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت ٢٧ مليوناً و٩٢٥ ألف ريال عُمان، مسجلاً انخفاضاً بنحو ١٤ بالمائة.

وذكر أن الصادرات العُمانية غير النفطية شهدت نمواً بنسبة ٧,٢ بالمائة خلال الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥م، حسب إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، لتصل إلى مليارين و٧٠١ مليون ريال عُمان، ما يعكس جودة المنتجات العُمانية في الأسواق الخارجية، وبأنّ ذلك نتيجة الجهود الحكومية التي عملت على تنويع مصادر الدخل والتنويع الاقتصادي، إضافة إلى تشجيع استقطاب الاستثمارات وتوطين الصناعات بمختلف أنواعها.

وبيّن أن المبيعات المحلية المؤمّنة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٧ بالمائة وبقية إجمالية بلغت ٩٩,٦ مليون ريال عُمان مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والذي بلغت ٧٧,١ مليون ريال عُمان. وأشار إلى أن قطاع الملابس سجل تحسّناً في حجم المبيعات المحلية المؤمّنة بقيمة بلغت ٧٩,٢ ألف ريال عُمان فيما واصل قطاع المواد الغذائية والاستهلاكية وقطاع مواد البناء والإنشاءات ارتفاعهم في حجم المبيعات المحلية المؤمّنة.

القيمة السوقية لبورصة مسقط تلامس 30 مليار ريال بفضل الأداء الصاعد

الماضي مكاسب ٢٩١ مليون ريال عُمان مختمة التداولات الأسبوعية عند ٢٩ ملياراً و٩٤٤ مليون ريال عُمان مقربة بذلك من مستوى الـ ٣٠ مليار ريال عُمان مستفيدة من ارتفاع أسعار الأسهم، وإدراج الإصدار الـ ٧٨ من سندات التنمية الحكومية بقيمة ٩٠ مليون ريال عُمان. وصعدت قيمة التداول الأسبوع الماضي إلى ١٣٦,٩ مليون ريال عُمان مقابل ١٢٥ مليون ريال عُمان في الأسبوع الذي سبقه، مسجلة صعوداً بنسبة ٩,٥ بالمائة، وارتفعت الصفقات المنفذة من ١٠ آلاف و٢١٠ صفقات إلى ١١ ألفاً و٨٠٠ صفقة مسجلة صعوداً بنسبة ١٥,٦ بالمائة.

1.2% ارتفاعاً في الرقم القياسي لأسعار الواردات

من مواد بنسبة ٢٠,٦ بالمائة، تلتها مجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود بانخفاض ما نسبته ١٠,٧ بالمائة، ثم مجموعة المواد الكيماوية والمواد ذات العلاقة بنسبة ٤,٨ بالمائة، إلى جانب انخفاض مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة ٢,٩ بالمائة، ومجموعة السلع المصنوعة المصنفة أساساً حسب المادة بنسبة ٢,٦ بالمائة.

الفرص ذات الجدوى في بوركينا فاسو، وإيجاد قيمة مضافة مُستدامة عبرها للطرفين، وتستهدف الاتفاقية الثانية التي وقعتها شركة تنمية معادن عُمان مع شركة المشاركة المعدنية لبوركينا فاسو تأسيس مشروع مشترك في قطاع تعدين الذهب وفق أعلى معايير الحوكمة والسلامة والاستدامة. بينما تركّز اتفاقية التعاون الاستثماري بين الشركة العُمانية لاستثمارات الغذاء ووزارة الزراعة في بوركينا فاسو على الاستثمار في عدد من القطاعات الزراعية، منها زراعة الأرز وبعض المحاصيل الإستراتيجية. وكان فخامة إبراهيم تراروي رئيس دولة بوركينا فاسو قد استقبل معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني الذي نقل لفخامته تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان هشام بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- وتقنياته له بموفور الصحة والسعادة، ولشعب البوركيني الصديق دوام التقدم

مسقط- العُمانية

شهد أداء كريدت عُمان حتى النصف الأول من العام الجاري نمواً في حجم الصادرات العُمانية والمبيعات المحلية المؤمّنة بنسبة بلغت ١٥ بالمائة وبقية إجمالية تجاوزت ٢١١ مليوناً و٢٣٥ ألف ريال عُمان، مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤ التي بلغت ١٨٣ مليوناً و٧٨٥ ألف ريال عُمان. وقال الشيخ خليل بن أحمد الحارثي الرئيس التنفيذي لكريدت عُمان إن الاقتصاد العُماني يواصل غمّوه المتسارع خلال السنوات الخمس الماضية نظراً للتصنيفات الاقتصادية والسياسية التي عملت عليها الحكومة، مشيراً إلى أن كريدت عُمان تسهم في زيادة الصادرات العُمانية غير النفطية من خلال الخدمات والحلول التأمينية التي تساعد المصنّعين والمصدّرين العُمانيين على بيع منتجاتهم والتوسع في حجم مبيعاتهم، والدخول إلى أسواق واعدة وغير تقليدية. وبيّن أن الصادرات العُمانية المؤمّنة بكريدت عُمان شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة ١٤ بالمائة وبقية إجمالية تجاوزت ١٢٠ مليوناً و٦٦٨ ألف ريال عُمان، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي التي بلغت ١٠٦ ملايين و٥٩٤ ألف ريال عُمان، وأوضح أن قطاع المواد الغذائية والاستهلاكية شهد ارتفاعاً في قيمة المبيعات المؤمّنة للصادرات العُمانية والمبيعات المحلية بقيمة بلغت ١٠٢ مليون و٤٩٨ ألف ريال عُمان، مسجلاً نسبة نمو قدرها ٢٢ بالمائة. وأضاف أن قطاع مواد البناء والإنشاءات

وشركات تسويق المنتجات النفطية. وسجلت المؤشرات القطاعية صعوداً جماعياً بقيادة مؤشر القطاع المالي الذي ارتفع بأكثر من ٢٠٠ نقطة، وسجل مؤشر قطاع الخدمات صعوداً بنحو ٧١ نقطة، وارتفع مؤشر قطاع الصناعة ٦٧ نقطة، وصعد المؤشر الشرعي إلى نحو ٤٧٥ نقطة مسجلاً ارتفاعاً أسبوعياً بـ نقطاً. وجاء هذا الصعود بالتزامن مع ارتفاع أسعار ٤٤ ورقة مالية مقابل ٢٠ ورقة مالية تراجعت أسعارها و٢٣ ورقة مالية استقرت عند مستوياتها السابقة، وانعكست هذه الارتفاعات على القيمة السوقية لبورصة مسقط التي سجلت الأسبوع

الزيوت والدهون والشموع النباتية والحيوانية بنسبة ١٣ بالمائة، تلتها مجموعة المكينات ومعدات النقل بنسبة ٩,٦ بالمائة، ثم مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة ٤,٨ بالمائة، فيما ارتفعت مجموعة المصنوعات المتنوعة بنسبة ٣,٥ بالمائة. وفي المقابل، انخفضت مجموعة الوقود المعدني والمزئلقات المعدنية وما يتصل بذلك

جهود متواصلة لتحسين بيئة الأعمال وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي «الغرفة» تعقد 3 منتديات أعمال وتنظّم لقاءً تعريفياً في أمريكا لتعزيز التبادلات التجارية

اليوم.. 3 قطاعات نوعية محور نقاش منتدى الأعمال العُماني التايلاندي

الحيوي للمكتب وآليات دعم الشركات العُمانية في دخول السوق الأمريكية وتعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية بين البلدين الصديقين. ويتضمن اللقاء استعراض الخدمات التي يقدمها المكتب التجاري العُماني في واشنطن، والتي تشمل تقديم الاستشارات للشركات حول القوانين والمعايير الأمريكية، والمساعدة في التعرف على الفرص التجارية، وتسهيل التواصل مع الشركاء المحتملين، إضافة إلى تنظيم اللقاءات التجارية والوفود الاقتصادية بين مسقط وواشنطن. ويُعد هذا المكتب إحدى المبادرات الداعمة لمسيرة تعزيز العلاقات الاقتصادية العُمانية الأمريكية، من خلال تمكين الشركات من دخول السوق الأمريكية بكفاءة وتوسيع نطاق التعاون في مختلف القطاعات الاستثمارية والتجارية.

ومن المقرر أن تُنظّم غرفة تجارة وصناعة عُمان يوم الإثنين (٨ سبتمبر) منتدى الأعمال العُماني الاستوئي؛ وذلك في إطار جهودها المستمرة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية إستونيا، واستكشاف المزيد من الفرص الاستثمارية المشتركة.

ويستهدف المنتدى تسليط الضوء على عدد من القطاعات الواعدة التي تجمع بين اهتمامات البلدين الصديقين وتشكل فرصاً للتعاون، وتشمل: الطاقة الخضراء والمتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات والنقل، والصناعة، والعقارات، والاستدامة، والتصنيع الذكي، والتكنولوجيا الزراعية، والتكنولوجيا التعليمية، والأمن السيبراني، والقطاع الصحي.

الخاص في البلدين الصديقين، كما يشكل المنتدى منصة لتعريف الشركات العُمانية والقطاع الخاص بالفرص المتاحة في السوق التايلاندية، وبحث سبل إقامة شراكات تجارية واستثمارية واعدة، إلى جانب مناقشة التحديات وتبادل الخبرات بين رواد الأعمال في البلدين الصديقين. كما تنظم غرفة تجارة وصناعة عُمان بعد غد الثلاثاء، منتدى الأعمال العُماني الباكستاني؛ حيث يأتي انعقاد المنتدى من منطلق حرص الغرفة على تعزيز المشاريع المشتركة والتبادل التجاري والاستثماري بين سلطنة عُمان وجمهورية باكستان الإسلامية، خاصة في المشاريع التي تدعم التنويع الاقتصادي في البلدين الصديقين، وذلك من خلال إيجاد البيئة الاستثمارية المشجعة والجاذبة مع استكشاف المزيد من الفرص التي يعزها المناخ الاستثماري الجاذب والمحفز في سلطنة عُمان. ويناقش المنتدى فرص التعاون والاستثمار في قطاعات متنوعة تشمل الأمن الغذائي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم، والنسيج، والصحة، والتشييد والبناء، والسفر والسياحة، والسيارات الاستيراد والتصدير، والسلع الرياضية.

ويشكل المنتدى منصة مهمة لتبادل الخبرات وبحث سبل الشراكة وإقامة مشروعات مشتركة تدعم التنمية الاقتصادية وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون الثنائي، حيث سيشهد المنتدى لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين. ويوم الأربعاء المقبل، تُنظّم غرفة تجارة وصناعة عُمان ممثلة في المكتب التجاري العُماني بالولايات المتحدة، لقاءً تعريفياً يستعرض من خلاله الدور



فيسل بن عبدالله الرواس

وتوسيع قاعدة الصادرات وتشجيع المستثمرين الأجانب على التعرف على البيئة الاستثمارية المحلية، ما يعزز من مكانة سلطنة عُمان كمركز جاذب للاستثمار في قطاعات متعددة، كما تتبع اللقاءات الثنائية لرجال الأعمال والمستثمرين من مختلف الدول تبادل التجارب والخبرات، والمساهمة في تأسيس مشروعات مشتركة وشراكات استراتيجية، وفتح آفاق لعقود واتفاقيات جديدة. وتبدأ أولى الفعاليات اليوم الأحد، بتنظيم منتدى الأعمال العُماني التايلاندي، حيث يهدف المنتدى إلى تعزيز مجالات التعاون التجاري والاستثماري بين سلطنة عُمان ومملكة تايلاند، مع التركيز على ٣ قطاعات رئيسية تشمل العطور ومستحضرات التجميل، والقطاع الصحي، والأمن الغذائي؛ لما تزرخ به هذه القطاعات من فرص للتعاون بين القطاع

استراتيجية التنويع الاقتصادي ومبادرات الاستدامة تؤتي ثماراً يانعة

مسقط- العُمانية

أكدت وزارة الاقتصاد أن تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي ومبادرات وبرامج الاستدامة المالية والاقتصادية حقق نتائج متزايدة في ترسيخ الثقة بالاستثمار في سلطنة عُمان وتعزيز مكانتها كوجهة استثمارية جاذبة وفق أفضل الممارسات العالمية. وأشارت الوزارة إلى أن سلطنة عُمان أحرزت تقدماً واضحاً خلال السنوات الماضية من تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في تحسين مؤشرات الاستقرار المالي وخفض الدين العام ورفع التصنيف الائتماني السيادي إلى درجة الجدارة الاستثمارية، والحفاظ على زخم جيد لنمو الاقتصاد الوطني وتعزيز أداء القطاعات غير النفطية. وذكرت أن سلطنة عُمان أبدت التزاماً جاداً بتنفيذ المبادرات والسياسات المحفزة للاستثمار وتطوير الشريعات المنظمة لبيئة الأعمال؛ مما يساهم في رفع متوازن لمؤشرات تنافسية الاقتصاد، وتعزيز جلب الاستثمارات النوعية للقطاعات المستهدفة في استراتيجية التنويع الاقتصادي.

وأكدت وزارة الاقتصاد أن رفع كفاءة وتعزيز أداء القطاع المالي وسوق رأس المال يمثل ركيزة أساسية لاستمرار التقدم في جهود ومبادرات الاستدامة المالية والاقتصادية، من خلال زيادة جذب الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص ودعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وزيادة

وتنوع خيارات التمويل المتاحة لهذه المؤسسات، ضمن البرامج الوطنية التي تستهدف تسريع تنفيذ مستهدفات التنويع الاقتصادي خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥). وأوضحت الوزارة أنه من خلال البرنامج الوطني «استدامة» تم تحقيق مستهدفات مهمة في دعم بورصة مسقط ووضعها على مسار يواكب النمو الإيجابي للاقتصاد العُماني، ويعزّز سعي بورصة مسقط للترقي إلى بورصة ناشئة وتوسعة دورها في تمويل القطاع الخاص ورواد الأعمال. وبيّنت الوزارة أن مبادرات برنامج «استدامة» ساهمت في تقدّم تنفيذ استراتيجية بورصة مسقط في تنويع الأدوات المالية المتاحة للمستثمرين وزيادة عمق السوق، وتعزيز أداء البورصة بإيجاد أنشطة مثل صانع السوق ومزوّد السهولة التي ساهمت في رفع أحجام التداول.

وذكرت الوزارة أن الاكتتابات الأولية ضمن برنامج تخصيص حصص من الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني قد أكدت على تقدم حيثث لجهود تمكين القطاع الخاص وإثابة فرص الاستثمار في قطاعات واعدة مثل النفط واللوجستيات، وحققت هذه الاكتتابات نجاحاً في زيادة إجمالي القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في بورصة مسقط وجذب الاستثمارات الجديدة التي تؤكد الثقة في آفاق الاستثمار في سوق رأس المال العُماني وما يتيحه من فرص واعدة في ظل تقدم جهود

من طراز «إيرباص A321neo» مع توفير 182 فرصة عمل جديدة

«طيران السلام» يُعزز أسطولَه بوصول الطائرة الخامسة عشرة «بر الحكمان»



مسقط- الرؤية

أعلن طيران السلام، الناقل الاقتصادي من سلطنة عُمان، عن انضمام طائرة جديدة من طراز إيرباص A321neo إلى أسطولَه المتنامي، والتي سُمّيت «بر الحكمان» تيمُّناً بالوجهة الساحلية الشهيرة في سلطنة عُمان، المعروفة بجمالها الطبيعي وتنوعها البيئي، وغالبًا ما يُطلق عليها «مالديف الشرق الأوسط».

وقال محمد بن عبدالله الخنجي رئيس مجلس إدارة طيران السلام: «يسعدنا الترحيب بـ«بر الحكمان»، طائرتنا الخامسة عشرة، إلى أسطول طيران السلام المتنامي، في خطوة تعكس التزامنا بتقديم خدمات نقل جوي بأسعار تنافسية تدعم في الوقت ذاته مستهدفات قطاعي الطيران والسياحة في السلطنة. ومثّل هذا الإنجاز بداية تنفيذ خطتنا الاستراتيجية لكي يصل حجم أسطولنا إلى ٢٥ طائرة بحلول عام ٢٠٢٨، ومواصلة دورنا في تعزيز منظومة الطيران الوطني لتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من خلال

الخنجي: نواصل تعزيز

منظومة الطيران

المدني تماشيًا مع

«عُمان 2040»

هاملتون مانز: رفع

استجابة «طيران

السلام» للطلب المتزايد

والتوجّه إلى أسواق

جديدة

اتفاقيات الرموز المشتركة وغيرها من صيغ الشراكة مع السعي للتكامل، سستمكن شركتا الطيران الوطنيتان معًا من صياغة

قصة نجاح جديدة تجسّد طموحات السلطنة. وتابع القول: «مع انضمام الطائرة الخامسة عشرة لأسطولنا، ندشّن اليوم مرحلة جديدة من مسيرة النمو... وبأسطولنا الذي يضم ١٥ طائرة، أصبح بإمكاننا الاستجابة لهذا الطلب المتزايد والتوجّه إلى أسواق جديدة، بما في ذلك خطتنا الاستراتيجية بعيدة المدى لتمرکز طائرتين إلى ثلاث طائرات في صلالة، وبذلك ستحقّق هذه القاعدة التشغيلية عبر جذب المزيد من الزوّار إلى محافظة ظفار على مدار العام وكذلك توفير فرص عمل. وخلال العام الماضي، تمكّن طيران السلام من ترسيخ مكانته كإحدى أبرز شركات الطيران الاقتصادي في المنطقة، مؤكّدًا استمرارية مسيرة النمو في المرحلة المقبلة».

وأضاف: «ستُمكننا هذه الطائرة الجديدة من توسيع شبكة وجهات طيران السلام عبر زيادة الرحلات إلى نيروبي، وإطلاق وجهات جديدة في السودان وإثيوبيا والصومال، بالإضافة إلى تعزيز حضورنا في المملكة العربية السعودية عبر وجهة أبها، وعودة بيروت إلى شبكتنا، فضلًا عن

إطلاق وجهة جديدة إلى مدينة ميدان في إندونيسيا». ومضى قائلاً: «سيوفّر هذا التوسع لطيران السلام إمكانية تقديم أسعار أكثر تنافسية، وإضافة وجهات جديدة وتوسيع شبكة الرحلات بما يتماشى مع احتياجات السوق. كما سيوفّر انضمام الطائرة الجديدة أكثر من ١٨٢ فرصة عمل، بزيادة قدرها ٢٤٪ في معدلات التوظيف خلال العام المقبل، ليرتفع بذلك عدد موظفي الشركة من ٧٥٠ موظفًا حاليًا إلى مستويات أعلى لكي تعزّز حضورها في الاقتصاد الوطني». ويواصل طيران السلام عبر هذه الإضافة الجديدة ترسيخ مكانته كأحد الركائز الأساسية لقطاعي الطيران والسياحة في السلطنة، من خلال توسيع شبكة وجهاته الجوية وتعزيز مكانة السلطنة كمركز إقليمي للسفر، بما يفتح آفاقًا أوسع أمام السياحة والتجارة والتبادل الثقافي. وتتوافق هذه الجهود مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من خلال تنوع الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص وترسيخ مكانة السلطنة كمركز إقليمي.

نخضم في «Babyshop» لحاملي البطاقات الائتمانية لـ«الأهلي الإسلامي»

مسقط- الرؤية

مثل الملابس، والحقائب، وأدوات التغذية، والقرطاسية، بالإضافة إلى مستلزمات الفنون والحرف، لتلبية احتياجات الجنسين من جميع الأعمار. ومتجر «محل الأطفال» من أكثر العلامات التجارية أمانًا، تُصمّم منتجاتها بعناية فائقة وبأعلى جودة من المواد لتناسب استخدام الأطفال. وتنتشر شبكة فروعها داخل متاجر سنتروينت، إضافة إلى متاجرها المستقلة المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة. ويواصل الأهلي الإسلامي تقديم حلول مصرفية تتناغم بسلاسة مع احتياجات وعلائته اليومية وطموحاتهم بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويحرص البنك على تمكين العملاء من مواجهة مواسم الإنفاق بسلاسة ومرونة أكبر.

في إطار تعزيز شراكات نوعية ومثمرة للعملاء وعائلاتهم، أعلن الأهلي الإسلامي بالتعاون مع العلامة التجارية العالمية «محل الأطفال» Babyshop عن إطلاق عرض حصري لحاملي بطاقته الائتمانية، يمنح خصمًا فوريًا بنسبة ١٥٪ احتفالًا بموسم العودة إلى المدرسة عند التسوق من متاجرها المتنوعة. ويعكس هذا العرض حرص الأهلي الإسلامي على توفير أفضل العروض لعملائه معززًا تجربتهم المصرفية الإسلامية.

ويتزامن هذا العرض مع الاستعدادات لانطلاق عام دراسي مليء بالحيوية والنشاط؛ حيث امتد من ١٣ إلى ١٦ أغسطس ٢٠٢٥. وشمل العرض مجموعة واسعة ومتنوعة تضم أكثر من ٣٠٠٠ منتج للعودة إلى المدرسة،

بتزويد العائلات بحلول شاملة لكل ما يحتاجونه، مع تشجيع الأطفال على تبني عادات صحية، والإبداع، والاستدامة. إن شراكات مثل شركتنا مع شركة الصفوة للألبان والمشروبات هي شهادة على التزامنا تجاه سلطنة عُمان وشعبها ومستقبلها». وقال فيبول باهل الرئيس التنفيذي بالإناية لشركة ظفار للأغذية والاستثمار: «بفضل جذورها العريقة في سلطنة عُمان لأكثر من أربعة عقود، نمت الصفوة جنبًا إلى جنب مع الوطن وشعبه. بالنسبة لنا، فإن رعاية الوطن تتجاوز مجرد تقديم تغذية عالية الجودة، بل هي خلق فرص ثلهم الثقة والمسؤولية والفخر للجيل القادم. وبصفتنا علامة تجارية عُمانية، نرى في شراكات كهذه وسيلة لرد الجميل للمجتمع الذي وثق بنا لسنوات، مع تعزيز التزامنا طويل الأمد ببناء عُمان أكثر صحة وقوة».

وهذا الموسم، حوّل لولو هايبر ماركيت التسوق إلى تجربة تحتفي بالتعلم وقيم الأسرة والمجتمع، جاعلاً من العودة إلى المدرسة بداية سعيدة لا تُنس.



والصفوة بالتبرع بمبلغ ريال عماني واحد لجمعية بسملة الخيرية، التي تدعم الأطفال الإيتام والأسر المحتاجة. وقال أنور سادات المدير الإقليمي لمجموعة لولو هايبر ماركيت- سلطنة عُمان: «في لولو، نُؤمن بأن دورنا يتجاوز تقديم أفضل العروض، بل يتعلق بخدمة مجتمعنا ونقل مهارات الجيل القادم، مع موسم العودة إلى المدارس، نفخر

الكرنفال الإبداعي لمهمة بنفس القدر، حيث تعلم الأطفال عن الاستدامة وإعادة التدوير، بينما قاموا بتحويل الأكياس القابلة لإعادة الاستخدام إلى أعمال فنية خاصة بهم، في مزيج ممتع من الإبداع والوعي يبقى معهم لفترة طويلة بعد الحدث. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. فمقابل كل طفل يشارك في هذه الأنشطة، تعهدت لولو

مسقط- الرؤية

عادت حملة العودة إلى المدارس من لولو هذه المرة، وهي أكبر وأكثر إلهامًا وأكثر ارتباطًا بالمجتمع. لا يقتصر دخولك إلى لولو هذا الموسم على إتمام قائمة المستلزمات المدرسية فحسب، بل يشمل أيضًا تجربة منعشة حقًا، تجعل التسوق للعودة إلى المدرسة تجربة قيّمة.

ويتجاوز عرض العودة إلى المدارس من لولو هذا العام، عروض التسوق الرائعة. بالتعاون مع الصفوة للألبان والمشروبات، إحدى أقدم العلامات التجارية وأكثرها ثقةً في سلطنة عُمان، والتي تأسست عام ١٩٨٣، تُقدّم الحملة أنشطة تفاعلية تُري تعلم الأطفال وتُلهمهم مهارات حياتية تتجاوز حدود الفصل الدراسي. ومن أبرز الفعاليات ورشة عمل «مختبر صناديق الطعام»، وهي مساحة تفاعلية يكتسب فيها الأطفال مهارات حياتية قيّمة: كيفية الاعتماد على الذات، وإعداد وجبات سريعة وصحية، وفهم أهمية اتباع نظام غذائي متوازن. كانت ورشة عمل

بنك نزوى يُطلق «التفويض الإلكتروني للنخضم المباشر»

مسقط- الرؤية

في إطار التزامه المتواصل بتقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أعلن بنك نزوى-البنك الإسلامي الرائد والأكثر موثوقية في السلطنة- عن إطلاق خدمة التفويض الإلكتروني للنخضم المباشر، والتي تهدف إلى تبسيط عمليات تحصيل المدفوعات المتكررة، والتي تأتي مع الإطار التنظيمي للبنك المركزي العُماني، وتدعم الهدف الاستراتيجي في بناء اقتصاد رقمي مستدام ومرن.

وتعد خدمة التفويض الإلكتروني للنخضم المباشر حلًا رقميًا يُمكن العملاء من فئة الشركات والأفراد من إدارة التزاماتهم المالية المتكررة بكفاءة. من خلال أتمتة مجموعة واسعة من المدفوعات الروتينية، مثل التحويلات الشهرية، وفواتير الخدمات،

والإيجار، والاشتراكات؛ حيث إن هذه الخدمة تقلص التعاملات الورقية، وتدعم جهود الاستدامة، مما يضمن تجربة سلسة ومريحة. ويمكن للعملاء الاستفادة من مرونة إعداد، تعديل، أو إلغاء التفويضات إلكترونياً حسب الحاجة، مع إمكانية جدولة المدفوعات على فترات زمنية مختلفة. ويُشمل نظام التفويض الإلكتروني للنخضم المباشر حلًا يهدف إلى تحسين وزيادة الكفاءة من خلال أتمتة العمليات، وإدارة التدفقات النقدية، والحفاظ على السيولة بكفاءة أكبر من خلال الإعداد السهل للتفويضات الإلكترونية، إذ يمكن للشركات أتمتة عمليات الدفع المتكررة، بما في ذلك دفع الإيجارات، والاشتراكات، وغيرها من النفقات. وتقدم هذه الخدمة تجربة مصرفية حديثة تعزز من الكفاءة في إدارة الشؤون المالية.

وقال محمد إقبال البلوشي مساعد المدير

العام للعمليات بنك نزوى: «تعكس خدمة التفويض الإلكتروني للنخضم المباشر التزامنا المستمر بتعزيز الابتكار الرقمي في قطاع الصيرفة الإسلامية، وتوفير حلول مالية مرنة وأمنة تلي تطلعات عملائنا، كما تأتي استجابةً للنمو المتسارع في الطلب على خدمات الدفع التلقائي، لا سيما في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المصرفي في السلطنة. ويُعد إطلاق هذه الخدمة خطوة مهمة لتمكين عملائنا من الوصول إلى حل آمن، ومريح لإدارة التزاماتهم المالية المتكررة، دون الاعتماد على التفويضات الورقية أو التقليدية، وهو ما يساهم في تعزيز الكفاءة والموثوقية، وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي وخفض التكاليف التشغيلية واستخدام الشيكات و تقليل وقت معالجة المعاملات مما يساهم في تقليل المخاطر والأخطاء وزيادة سرعة نقل الأموال بين مختلف الأطراف».

مسقط- الرؤية

يواصل البنك الوطني العُماني جهودَه نحو تقديم حلول رقمية متطورة تعزز تجارب العملاء بما ينسجم مع أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠»؛ لبناء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة والابتكار ومواكب للتطورات العالمية، وذلك مع تقديم خدمة التفويض الإلكتروني والنخضم المباشر. وتقدّم الخدمة من البنك الوطني العُماني حلولاً مصرفية آمنة وموثوقة لتسهيل المدفوعات المتكررة للعملاء التجاريين والعملاء الأفراد على حد سواء، حيث تعكس هذه الخدمة التزام البنك المتواصل بتوفير تجارب مصرفية فعّالة ومتميزة لدعم الابتكار في المجال المصرفي في السلطنة. وتتماهى هذه الخدمة مع توجهات البنك المركزي العُماني في تحديث أنظمة الدفع، حيث تتيح للعملاء أتمتة واعتماد وإدارة مدفوعاتهم المتكررة، بما في ذلك سداد الفواتير، وأقساط القروض،



ومجدولة تشمل المدفوعات اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية أو السنوية؛ بما يلبي احتياجات مختلف العملاء. وتؤكد هذه الخدمة حرص البنك الوطني العُماني على تعزيز راحة العملاء وترسيخ مكانته الرائدة في القطاع المصرفي من خلال توظيف التحول الرقمي في خدماته المتنوعة.

وخدمات الاشتراك، والمعاملات التجارية، دون الحاجة إلى التفويضات الورقية أو التقليدية. وتتوفر هذه الخدمة عبر تطبيق الخدمات المصرفية بالنسبة للعملاء الأفراد، وعبر الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت بالنسبة للعملاء التجاريين. وتدعم الخدمة خيارات دفع مرنة

تعدل إيجابي بنتيجة 1-1 وسط حضور جماهيري كبير

مستوى رائع لـ«الأحمر» أمام أوزبكستان بمستهل مشوار «وسط آسيا»

الرؤية - أحمد السلماني

فرض منتخبنا الوطني الأول لكرة القدم حضوره القوي في افتتاح مشواره ببطولة اتحاد وسط آسيا المقامة على الملعب الأولمبي في العاصمة الأوزبكية طشقند، بعد أن قدّم مواجهة متوازنة انتهت بالتعادل الإيجابي ١-١ أمام المنتخب الأوزبي صاحب التصنيف ٥٥ عالميًا والمتأهل إلى نهائيات كأس العالم المقبلة. المباراة شهدت حضورًا جماهيريًا كبيرًا وأجواءً تنافسية عكست قيمة البطولة وأهميتها للمنتخبات المشاركة.

دخل الأحمر اللقاء بتركيز عالٍ، وتمكن من افتتاح التسجيل مبكرًا في الدقيقة الرابعة عبر المقاتل ناصر الرواحي الذي تلقى تمريرة بنية متقنة من جميل الجمدي، ليتوغل داخل المنطقة ويسدد كرة أبعداها الحارس، قبل أن يعود الرواحي لمتابعته بذلك. ويضعها في الشباك معلّنًا تقدم منتخبنا. هذا الهدف عزز من ثقة اللاعبين، ليظهر الخط الخلفي بتنظيم محكم، فيما لعب خط الوسط دورًا بارزًا في الربط بين الدفاع والهجوم وصناعة الفرص. وعلى الرغم من محاولات أصحاب الأرض بالاعتماد على الكرات الطويلة، إلا أن دفاع منتخبنا بقيادة ثاني الرشدي وأحمد العدوي نجح في إغلاق المساحات. أخطر فرص الشوط الأول جاءت من جميل الجمدي الذي استغل خطأ دفاعيًا وانفرد بالمرمى، غير أن الحارس الأوزبي أنقذ الموقف ببراعة.



الشوط الثاني حمل إثارة أكبر، حيث بدأ منتخبنا بضغط هجومي مباغت، وكاد محمد مبارك أن يعزز النتيجة بعد تمريرة متقنة من عاهد المشايخي إلا أن تسديدته افقدت القوة. وفي الدقيقة ٥٥، أدرك المنتخب الأوزبي التعادل عن طريق إديريتكوف الذي استغل ارتباكًا

اضطرابية وتكتيكية، حيث خرج أمجد الحارثي بداعي الإصابة ليحل مكانه محمود مبروك، كما شارك مصعب المعمرى وزاهر الأغبري لتعزيز الخط الأمامي. وتألّق الأغبري بتسديدة قوية جانبت القائم، فيما أعطى نزول المنذر العلوي وصلاح الجياني زخمًا إضافيًا في

الهجوم، خصوصًا مع العروض المتقنة للجيجاني التي أقلقت الدفاع الأوزبي في الدقائق الأخيرة. انتهت المباراة بالتعادل الإيجابي الذي حمل الكثير من الدلالات الفنية الإيجابية لمنتخبنا؛ حيث ظهر الانضباط التكتيكي والروح العالية للاعبين، إلى

جانب وضوح فلسفة المدرب كيروش التي اعتمدت على غلق المساحات والاعتماد على المرتدات السريعة. ورغم تأخره في إجراء التغييرات، إلا أن المنتخب قدّم مستوى رائعًا يبشّر بمستقبل واعد في البطولة، أمام خصم عالمي يمتلك الخبرة والتصنيف المتقدم.

تتويج الغشب بطلاً لدوري النخبة في الرستاق على حساب الجزيرة

الرؤية - أحمد السلماني

عاشت ولاية الرستاق ليلة كروية استثنائية احتضن خلالها ملعب نادي الرستاق المباراة النهائية لدوري النخبة لكرة القدم، والتي جمعت بين الغريمين التقليديين الجزيرة والغشب وسط حضور جماهيري غفير غطى مدرجات وجنبات الملعب وأضفى أجواءً حماسية على المواجهة.

جاءت الأسمية مزدانة بعروض الطيران الشراعي والألعاب النارية التي سبقت صافرة البداية، في حفل كرنفالي أكد قيمة البطولة ومكانتها في الولاية. وأقيم النهائي تحت رعاية المهندس إبراهيم بن عبدالله المقبالي رئيس الاتحاد العماني للكرة الطائرة، وبحضور رئيس نادي الرستاق هلال بن طالب البوسعيد، إلى جانب عدد من الشخصيات الإعلامية والرياضية والعامة.

بدأت المباراة بإيقاع سريع من جانب الغشب الذي فرض أسلوبه القائم على الضغط المبكر والاعتماد على المرتدات السريعة من الأطراف، مستفيدًا من اعتماد الجزيرة على الكرات الطويلة. ولم يمهّل الغشب منافسه كثيرًا، حيث افتتح قمي المعمرى التسجيل في الدقيقة الرابعة عشرة بعد هجمة



منظمة أشعلت المدرجات البيضاء، قبل أن يعزز ليث العدوي التقدم برأسية جميلة عند الدقيقة الثانية والعشرين، ليمنح فريقه أفضلية مريحة أنهى بها الشوط الأول متقدمًا بهدفين دون رد. ومع بداية الشوط الثاني، حاول الجزيرة العودة إلى المباراة وضغط بقوة في ملعب الغشب، ليحصل على ركلة جزاء مبكرة بعد لمسة يد من مدافع،

نفذها محمد الهنائي بنجاح في الدقيقة التاسعة والأربعين ليعيد الأمل لفريقه. غير أن خبرة الغشب وتماسك خطوطه الدفاعية حالت دون عودة الجزيرة في النتيجة، ليحافظ الفريق على تقدمه حتى صافرة النهاية ويتوج باللقب الغالي. وعقب اللقاء، تسلم لاعبو الغشب كأس البطولة وسط احتفالات كبيرة من

عودة ظاهرة لأبطال الأولمبياد الخاص المنتسبين لمبادرة «الرياضة للجميع» من بنك العز الإسلامي

مسقط - الرؤية

احتفل بنك العز الإسلامي بفخر بالعودة المفطرة لأبطال الأولمبياد الخاص من مبادرة «الرياضة للجميع» الذين شاركوا في دورة الألعاب الإقليمية للأولمبياد الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي أقيمت في إمارة العين بالإمارات العربية المتحدة، ومثل الرياضيون سلطنة عُمان وعادوا إلى السلطنة بميداليات تعكس عزيمتهم وصمودهم وقوة التكاتف المجتمعي.

ويُعد هذا الإنجاز مصدر فخر وطني وشهادة على التزام بنك العز الإسلامي الراسخ بتمكين الأفراد من جميع القدرات. من خلال إنشاء منصات للشمول والاحتراف بالتنوع، ويساهم البنك بفعالية في بناء مجتمع يُتاح فيه للجميع فرصة النجاح. كان البنك قد تعاون مع الأولمبياد الخاص العُماني في إطار مبادرة «الرياضة للجميع»



لرعاية برنامج تدريبي متخصص لمدة عام كامل لعشرة رياضيين قبل مشاركتهم في الألعاب. ويأتي هذا كجزء من برنامج «العز عطاء» للبنك، ويؤكد التزامه بتعزيز الشمولية، وتمكين المجتمعات، وتحسين جودة الحياة، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد رسّخ بنك

فحسب، بل للمجتمع بأكمله. ولقد أظهر لنا هؤلاء الأبطال معنى العزيمة والصمود. ونحن نؤمن بأننا لم نساعدهم على التدريب فحسب، بل على إلهام الآخرين ليصبحوا أبطالًا يمثلون وطننا الحبيب عُمان». ويعمل الأولمبياد الخاص العُماني بهدف بناء المهارات السلوكية والجسدية والمهنية لأعضائه من خلال دمجهم في المجتمع. ومُتد التزام الجمعية منذ فترة طويلة برفع مستوى الوعي باحتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى دعم وتشجيع مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والمهنية والتفهيّة، بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الأولمبياد الخاص العُماني مع أسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشركهم في البرامج والمبادرات والفعاليات المصممة لصالح أطفالهم مع تعزيز ثقافة التطوع.

أحمد السلماني

hakeem225@hotmail.com



حماية الأندية العُمانية

تعيش أندية العُمانية في السنوات الأخيرة مأزقًا متكررًا أمام لجان الاتحادين الآسيوي والدولي لكرة القدم، بسبب القضايا المرفوعة ضدها من محترفين أجانب لم تتم تسوية أوضاعهم المالية بعد إنهاء عقودهم. هذه الإشكالات أفرزت تبعات قاسية، أبرزها حرمان الأندية من تسجيل لاعبين جدد في نظام الانتقالات الدولية (TMS) الذي يضبط انتقالات اللاعبين بين مختلف الاتحادات والأندية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على جاهزية أندية قبل انطلاق المواسم الكروية.

ورغم أن غالبية الأندية تقوم بتسديد المستحقات المتفق عليها، إلا أن بعض اللاعبين يطالون عمدًا في استلامها أو يرفضون التوقيع على شهادة البراءة النهائية نكايةً في النادي، ما يُقيي القضية عالقًا في أروقة الاتحاد الدولي، ويُعرقل قدرة النادي على الاستفادة من قيده للاعبين الجدد. هنا تبرز الحاجة الماسة لآلية واضحة وحاسمة داخل «فيفا» تضمن إغلاق الملف فور إيداع المستحقات بحساب اللاعب، وتمكين النادي من حقوقه النظامية دون إبطاء.

وعلى الاتحاد العُماني لكرة القدم أن يدرك حجم المسؤولية المُلقاة على عاتقه في حماية أندية من هذه الممارسات؛ فالوجود العُماني الفاعل في لجان الاتحادين القاري والدولي لم يعد خيارًا؛ بل ضرورة قصوى. فمن يصل إلى هذه المناصب لا بُد أن يسهم بعلاقاته ونفوذه في الدفاع عن حقوق الكرة العُمانية، والضغط لسنّ تشريعات أو تطوير لوائح تحمي أندية ومنتخباتنا من القرارات المجحفة التي تقيد نشاطها، في وقت تعاني فيه أصلًا من صعوبات مالية وترسخ لقوانين محلية ما عادت تنسجم وعلاقة الأندية والاتحاد العماني بالمنظمات الرياضية القارية والدولية. لقد آن الأوان أن نرى ممثلينا أكثر حضورًا وتأثيرًا في المنظومات الرياضية الدولية، فغيابنا عنها جعل أندية ضحية قرارات لا رادع لها. وعلى رؤساء الاتحادات الرياضية في السلطنة أن يفهموا أن حضور المؤتمرات أو مقابلة الشخصيات الدولية لا ينبغي أن يكون من أجل الصور والظهور الإعلامي؛ بل لبناء شبكة علاقات استراتيجية تعود بالنفع المباشر على الرياضة العُمانية.

وفي السياق ذاته، تبرز فكرة إنشاء «صندوق حماية مالي موحد» يشارك في تمويله الأندية والاتحاد والوزارة والقطاع الخاص، على أن توضع له ضوابط صارمة للتعامل مع القضايا الدولية. مثل هذا الصندوق يمكن أن يوفر مظلة حماية لأندية، ويجبّتها ضغوط الاتحادين الآسيوي والدولي، ويضمن لها بيئة عمل مستقرة تعزز قدرتها التنافسية. إن سمعة أندية ورياضتنا العُمانية أصبحت على المحك، وما قضية نادي ظفار العريق عنا بعيد وهو نادٍ بـ«ماركة مسجلة» ولا بُد من تحرك جاد ومدروس لحمايتها. فالمسؤولية اليوم تتجاوز حدود الملعب لتصل إلى قاعات القرار في الاتحادات القارية والدولية، وهناك فقط يمكن أن نحمي أندية من السقوط في فخ القرارات الصعبة، ونصون مكانة الكرة العُمانية بما يليق بتاريخها وطموحاتها.

الرؤية

www.alroya.om

الأحد ٧ من ربيع الأول ١٤٤٧ هـ الموافق ٣١ أغسطس ٢٠٢٥ م - العدد رقم ٤١٧٣

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

عملية «حي الزيتون» تُثير رعب الاحتلال من «بحيم غزة»

وفاة 10 مُجَوِّعين في 24 ساعة..
والإجمالي يرتفع إلى 323

وزير خارجية أيرلندا: أطفال غزة يتضورون جوعًا.. متى تتحركون؟

أبناء غير مؤكدة عن أسر 4 جنود إسرائيليّين

انقسام بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي حول معاقبة إسرائيل

«نمر».. والاحتلال يتكتم على الخسائر

رئيسة الصليب الأحمر: إخلاء مدينة غزة مستحيل وغير آمن

من ذلك؛ إن الأطفال يتضورون جوعاً،
وتصاعدت حدة الهجوم على مدينة غزة تدريجياً
خلال الأسبوع المنصرم، وقالت إسرائيل إن
على المدنيين المخادرة إلى جنوب القطاع، وقال
المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدري
إن الجيش يعمل «في هذه الأثناء بقوة شديدة في
مشارف مدينة (غزة). نحن سنعق ضرباتنا ولن
تتردد حتى نعيد جميع المختطفين ونفكك حماس
عسكرياً وسلطوياً».

وأعلنت إسرائيل عن توقف تكتيكي لإطلاق النار لمدة ١٠ ساعات يوميا في أنحاء القطاع وفتح ممرات مساعدات جديدة في أواخر يوليو، بعد القيود الشديدة التي دامت لشهور على عمليات تسليم المساعدات الإنسانية إذ أثارت صور الأطفال المصابين بالهزال انتقادات دولية.

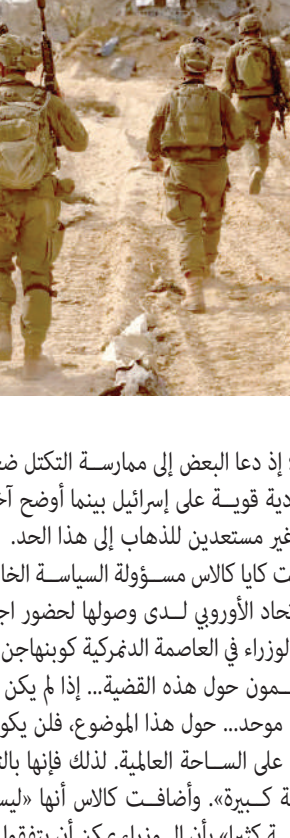
وفي الأسبوع الماضي، ذكر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وهو رصد عالمي لمراقبة الجوع، أنه رصد ظروف المجاعة في مدينة غزة والمناطق المحيطة بها. ورفضت إسرائيل هذا الاستنتاج.

وأعلنت وزارة الصحة في القطاع وفاة ١٠ أشخاص نتيجة التجموع وسوء التغذية، منهم ٣ أطفال، خلال الساعات الـ٢٤ الماضية. وأضافت الوزارة أن عدد ضحايا التجموع ارتفع إلى ٢٣٣، بينهم ١٢٠ طفلاً.

وتواصل أمس القصف الإسرائيلي على مختلف أنحاء قطاع غزة. وقالت مصادر في مستشفيات القطاع إن ٥٠ فلسطينيا استشهدوا منذ فجر أمس، بينهم ٢٦ بمدينة غزة.

للاتحاد الأوروبي.

وتنتقد حكومات عديدة بالاتحاد الأوروبي أفعال إسرائيل في الحرب، خاصة فيما يتعلق بقتل المدنيين والكثير المزمع المفروض على دخول المساعدات الإنسانية. لكنها لم تتمكن من الاتفاق على إجراءات سياسية أو اقتصادية مؤثرة من التكتل. ودعت دول، مثل أيرلندا وإسبانيا والسويد وهولندا، دعت تعليق اتفاقية التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي مع إسرائيل. لكن الحلفاء التقليديين لإسرائيل، مثل ألمانيا والمصر وجمهورية التشيك، رفضوا اتخاذ مثل هذه الخطوة. وقال وزير الخارجية الأيرلندي سامون هاريس «إذا لم يتصرف الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي الآن ويفرض عقوبات على إسرائيل، فمتى سيفعل؟ ما الذي يمكن أن يتطلبه الأمر أكثر



وأضافت أن الإخلاء سيؤدي إلى نزوح جماعي للمسلمين لا يمكن لأي منطقة أخرى في قطاع غزة استيعابه، وسط النقص الحاد في الغذاء والمأوى والإمدادات الطبية. وقالت سبوليريش إن عددًا كبيرًا من سكان مدينة غزة لا يتكفون من تنفيذ الإخلاء بسبب الجوع أو المرض أو الإصابة.

ويُرمز القانون الدولي الإنساني إسرائيل- بصفته سلطة احتلال- بضمان حصول المدنيين على المأوى والأمان والتغذية عند إصدار أوامر الإخلاء. وقالت سبوليريش «لا يمكن تلبية هذه الشروط حالياً في غزة. وهذا يجعل أي عملية إخلاء غير قابلة للتنفيذ، وفي مستحيلة في ظل الظروف الحالية».

من جهة ثانية، انقسم وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أمس السبت بشدة حول الحرب في قطاع



الرؤية - غرفة الأخبار

فجّرت العملية الأمنية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في حي الزيتون جنوب مدينة غزة، عاصفة من المخاوف داخل إسرائيل، بعدما أسفرت عن مقتل جندي وإصابة ١١ آخرين بجروح خطيرة، إلى جانب فقدان أثر ٤ آخرين يرجح أنهم وقعوا في قبضة المقاومة.

وسارع جيش الاحتلال إلى فرض حظر النشر وتشديد الرقابة العسكرية على تفاصيل ما بات يُعرف بـ«عملية الزيتون»، مكتفياً في بيانه الرسمي بالاعتراف بإصابة ٧ جنود خلال هجوم مركب استهدف قوة عسكرية في الحي.

ووفق الإعلـان، فقد تعرضت ناقلة الجنود المدرعة من طراز «التمر» لقصف بقذائف هاون أعقبه تفجير عبوة ناسفة، ما أسفر عن إصابة أحد الجنود بجروح متوسطة، بينما أصيب الستة الآخرون بجروح وصفت بالطفيفة.

وحسب ما أوردته هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، وقع الهجوم خلال عملية نفذتها قوات من الفرقة ٩٩ والواء ٧ في محيط حي الزيتون، إحدى أبرز بؤر المواجهة داخل مدينة غزة.

و رغم فرض الرقابة العسكرية حظر النشر حول تفاصيل ما جرى، فإن المؤشرات الأولية والتحليلات التي برزت في الإعلام الإسرائيلي كشفت عن حجم الصدمة التي أصابت المؤسسة الأمنية والعسكرية، ودفعت الخبراء إلى الحديث عن نقطة تحول قد تغير مسار الحرب برمته.

من جهة ثانية، وبينما يُصعد جيش الاحتلال